الجمهورية اليمنية
مركز المعلومات والتأهيل للحقوق الإنسان

المعوقات الاجتماعية والثقافية والسياسية لمشاركة المرأة في الانتخابات.

دراسة ميدانية بمدينة تعز

إعداد

د / انتصار محسن الصلوي

أستاذة علم الاجتماع التنظيم والعمل المساعد

كلية الآداب – جامعة تعز

أ/ ياسر حسن الصلوي

مدرس علم الاجتماع السياسي

كلية الآداب– جامعة تعز

تعز – أكتوبر 2008م

المحتويات

المحتــوى	رقم الصفحة
مقدمة	3
الفصل الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة و إطار ها النظري.	5
أولا: الإجراءات المنهجية للدراسة.	6
– مشكلة الدراسة	6
– أهمية الدراسة	6
– هدف الدراسة	7
– تساؤلات الدراسة	7
– مفاهيم الدراسة	7
– منهجية الدراسة	7
– مجالات الدراسة	8
– عينة الدراسة	8
– أهم الصعوبات التي تم مواجهتها في تنفيذ الدراسة الراهنة.	9
ثانيا : المدخل النظري للدراسة	10
الفصل الثاني: تحليل نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها.	13
أولا: اتجاهات المواطنين نحو المرأة مشاركتها في الانتخابات .	14
ثانيا: التحديات والصعوبات التي تواجه المرأة في الترشح والفوز في الانتخابات من وجه نظر المرشحات	39
الفصل الثالث النتائج والتوصيات	50
أولا: النتائج	51
ثانيا : التوصيات	54
– المراجع .	56

مقدمة :

تعتبر المشاركة السياسية جوهر الديمقراطية وإحدى آلياتها الهامة، كما تمثل معيارا كاشفا لحقيقة الوضع الديمقراطي في أي مجتمع من المجتمعات. وتتعدد أشكال المشاركة السياسية وقنواتها، ابتداء من المشاركة في التصويت في الانتخابات وانتهاء بتقلد الفرد لمنصب سياسي ، وتمثل المشاركة الانتخابية من خلال الترشح والتصويت أو الاشتراك في الحملات الانتخابية أكثر أشكال المشاركة السياسية اتساعاً، ، فضلا عن علاقتها بجوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية .ولما تمثله من آلية لتقاسم السيطرة على القرارات السياسية بين القوى المتباينة في المجتمع.

وتعد مشاركة المرأة في الانتخابات ضرورة ملحة ومطلب اجتماعي يستهدف النهوض بالمجتمع،كما ترتبط بكافة التغيرات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في المجتمع، وبدورها السياسي في المجتمع،وبطبيعة أدوار النوع الاجتماعي،وهي الأدوار التي يتم تحديدها اجتماعياً وثقافيا عبر التطور التاريخي للمجتمع والعلاقة المتداخلة بين المرأة والرجل.

لقد شـــهد المجتمع اليمني منذ تحقيق الوحدة اليمنية عام **1990**م التي اقترن تحقيقها بالأخذ بالديمقراطية والتعددية الحزبية والســـياســـية، إجراء العديد من العمليات الانتخابية البرلمانية والرئاســـية والمحلية ، شـــارك فيها المواطنون (الرجال والنســـاء) في ممارســـة حقوقهم التي كفلتها لهم النصـــوص الدستورية والقانونية ،للترشح لعضوية هذه المجالس أو التصويت لاختيار ممثليهم فيها .

غير أن مشاركة الرجال والنساء في الانتخابات قد تباينت فيما يتعلق بنسبة المشاركة وما تمخض عنها من نتائج، حيث أظهرت الانتخابات التي تمت حتى الان العديد من الصعوبات التي تواجه مشاركة المرأة فيها التي ترتبط بقضية عدم المساواة بين الرجل والمرأة، وبنظرة المجتمع السلبية لعمل المرأة في ميدان السياسية التي لا تزال نظرة قاصرة تعوق دورها السياسي في المجتمع ، بسبب الثقافة الذكورية المسيطرة على الطابع العام .ويشمل ذلك المرأة نفسها التي لا تزال تحمل عن نفسها الصورة ذاتها المفروضة من قبل المجتمع، وتقوم بإعادة إنتاجها بصورة تلقائية .

فالثقافة السائدة في المجتمع اليمني ورغم التغير النسبي تجاه حقوق المرأة، لا تزال تعمل على مبدأ الإعلاء من قيمة ومكانة الرجل, من خلال تمكينه من تولي المسئولية بشتى أنواعها. الأمر الذي أدى في الغالب إلى إقصاء المرأة عن المجال السياسي ومواقع صناعة القرار. كما أسهمت في التأثير سلباً على دور الدولة والنخب السياسية في دعم وتمكين المرأة،فقضية مشاركتها في الانتخابات وتمثيلها السياسي في المجالس المنتخبة لا تمثل أولوية ضمن الاهتمامات الحزبية إلا في المناسبات السياسية، فالأحزاب تعمل على احتواء مشاركة المرأة وتوظيفها سياسيا وفقا لمقتضيات الصراع السياسي فيما بينها .

إن المشاركة الفاعلة في العمليات الانتخابية تتطلب قدرات ومهارات معينة مثل المعرفة السياسية والقدرة على التواصل مع الجماهير وامتلاك المال، ما يشكل صعوبات حقيقة أمام مشاركة المرأة نظرا لافتقارها لهذه المتطلبات بسبب التوزيع غير المتكافئ بين الرجال والنساء فيما يعرف بالموارد السياسية.كما أن التصويت في الانتخابات ووفق نظام الدائرة الفردية المعمول به حاليا يجعل من علاقة الناخب بالمرشح غالبا ما تقوم على العلاقة المصلحية أو ما يعرف بالزبونية السياسية والتي لا تكون في صالح المرأة. كما تؤثر قلة تنظيمات المجتمع المدني العاملة في المجال السياسي والحقوقي وضعف نشاط الموجود منها على ما يعول عليها من أدوار هامة في مسألة تمكين المرأة وتفعيل دورها السياسي .

وبشكل عام يمكن القول:إن إسقاط القيود القانونية المقيدة للمشاركة السياسية للمرأة ومن ذلك حقها في التصويت أو الترشيح للمؤسسات والهياكل المنتخبة لا يكفي لوصولها وتمثيلها بما يتناسب مع وزن المرأة في المجتمع أو دورها في الانتخابات بوصفها ناخبة وقوة تصويتية في ظل الواقع الاجتماعي والثقافي والسياسي السائد الذي يفرز العديد من الصعوبات أمام مشاركة المرأة، الأمر الذي يتطلب تهيئة الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية لجعل مشاركة المرأة مشاركة حقيقية وفاعلة.

وبهدف التعرف على المعوقات الاجتماعية والثقافية والسياسية لمشاركة المرأة في العمليات الانتخابية فقد تم تقسيم الدراسة الراهنة إلى ثلاثة فصول مثَّل الفصل الأول الإطار النظري للدراسة والذي يشمل الإجراءات المنهجية والمدخل النظري للدراسة ،فيما يتناول الفصل الثاني تحليل نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها، أما الفصل الثالث فنتعرض فيه لنتائج الدراسة والتوصيات.

الفصل الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة إطارها النظري.

أولا– الإجراءات المنهجية للدراسة

ثانيا–المدخل النظري للدراسة.

أولا: الإجراءات المنهجية للدراسة

– مشكلة الدراسة

لم تستطع المرأة اليمنية إثبات وجودها على الساحة السياسية، فعلى الرغم من منح الدستور والتشريعات والقوانين الوطنية للمرأة حقوق مساوية للرجل, ومن ذلك الحق في التصويت والترشح في الانتخابات العامة، إلا أن المشاركة الواسعة للمرأة من خلال عمليات الاقتراع أو التصويت في مختلف العمليات الانتخابية التي شهدتها اليمن منذ عام **1990**م أبرزت التدني الواضح لمشاركة المرأة كمرشحة أو منتخبة في الهيئات والمجالس المنتخبة، إذ لا تزال المشاركة ضعيفة ودون الطموح ، بل إنها شهدت تراجعا من دورة انتخابية إلى أخرى خلال هذه الفترة، الأمر الذي يبين بجلاء وجود العديد من التحديات والمعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة مشاركة حقيقية وفاعلة في الانتخابات العامة، وبالتالي تمكنها من التأثير أو الوصول إلى مراكز صناعة القرار على مستوى مؤسسات الدولة المختلفة. وتتنوع المعوقات المرتبطة بمشاركة المرأة في الانتخابات ما بين اجتماعية وثقافية وقانونية...الخ، ومن ثم فإن إشكالية الدراسة تتحدد في التعرف على بعض المعوقات وذلك بالتركيز على المعوقات الاجتماعية والثقافية والسياسية.

أهمية الدراسة :

تأتي أهمية الدراسة من الآتي :

- تبرز أهمية الدراسة في الكشف عن التحديات التي تواجه مشاركة المرأة في الانتخابات العامة على اعتبار أن المرأة تشكل نصف المجتمع. وممارسة هذا الحق تمثل الخطوة الأولى – التي يجب أن تتبعها خطوات أخرى ضرورية – في التغلب على هذه التحديات ، الأمر الذي يمكن أن يسهم في تطور دور المرأة السياسي وزيادة مشاركتها بفعالية في تطوير المجتمع.

- أنها تأتي بعد إجراء ثلاث دورات انتخابية نيابية وتجربتين انتخابيتين للمجالس المحلية وتجربتين انتخابيتين رئاسيتين الأمر الذي يفترض حدوث تراكم إيجابي في وعي المواطنين الاجتماعي والسياسي نحو المرأة ومشاركتها السياسية في الانتخابات، وكذا في الممارسة والخبرة لدى المرأة ذاتها.وهو ما تحاول الدراسة الراهنة التعرف والكشف عنه من خلال الدراسة الميدانية.

– هدف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى الكشف عن معوقات مشاركة المرأة في عملية التصويت والترشح والفوز في الانتخابات العامة وهي:–

- المعوقات الاجتماعية (دور الأسرة – دور القبيلة – نظرة المرأة لذاتها)
- المعوقات الثقافية (مسالة تساوي الرجل والمرأة في المكانة الاجتماعية _ تعاليم ودور رجال الدين)
- المعوقات السياسية (دور الأحزاب السياسية_ دور الشرطة والقضاء– دور مؤسسات المجتمع المدني)

– تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية :

- ما طبيعة التوجهات الثقافية للمواطني نحو مشاركة المرأة في الانتخابات العامة ؟ وهل هي توجهات داعمة أم كابحة ومعيقة ؟

– ما تأثير الموروث الاجتماعي التقليدي في مسالة تمكين المرأة في المجال السياسي ؟
– ما تأثير المؤسسات غير الرسمية (الأسرة، القبيلة) على مشاركة المرأة في الانتخابات ؟
– هل تقوم الدولة والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا المرأة بدور حقيقي وفاعل في تشجيع ودعم مشاركة المرأة في الانتخابات ؟
– ما تأثير العوامل الذاتية كشعور المرأة بالضعف والدونية على مشاركتها في الانتخابات ؟
– ما مدى تأثير افتقار المرأة للقدرات والمهارات، وكذا امتلاكها للإمكانيات المادية على ترشحها وفوزها في الانتخابات ؟
– ما أبرز الصعوبات والتحديات التي تواجه ترشح المرأة وفوزها في الانتخابات من وجهة نظر المرشحات .

– مفاهيم الدراسة :

تستخدم الدراسة عدد من المفاهيم وتتمثل بالأتي

1– مفهوم المشاركة السياسية:

تتعدد التعريفات التي تتناول مفهوم المشاركة السياسية.وعليه فإننا في هذه الدراسة نستخدم المفهوم الإجرائي الأتي :المشاركة السياسية هي ذلك النشاط الفردي أو الجماعي الذي يقوم به المواطنون بطريقة إرادية وواعية وفقا لأهدافهم وتوجهاتهم وذلك لاختيار حكامهم أو ممثليهم في المجالس المنتخبة ، ووضع أو صياغة السياسة العامة وذلك بالاعتماد على الوسائل الشرعية التي كفلها الدستور والقوانين وذلك من خلال التصويت أو الترشيح أو الاشتراك في الحملات الانتخابية أو الانتماء إلى عضوية الأحزاب السياسية أو التنظيمات المدنية أو تقلد منصب سياسي.

2– مفهوم الانتخابات :

يعرف قانون الانتخابات العامة والاستفتاء رقم (13) لسنة 2001م الانتخابات العامة بأنها" ممارسة الشعب حقه في انتخابات رئيس الجمهورية وانتخاب ممثليه في مجلس النواب والمجالس المحلية وأية انتخابات عامة أخرى ، بطريقة حرة ومباشرة وسرية ومتساوية ".

ويمكن تعريف الانتخابات بأنها تلك الإجراءات التي تتخذها الدولة والتي بمقتضاها يقوم المواطنون بممارسة حقهم في انتخابات رئيس الجمهورية أو مجلس النواب أو المجالس المحلية وذلك من خلال الترشح أو اختيار من يمثلهم في هذه المؤسسات .

3– مفهوم الدور :

يقصد به السلوك الذي يتوقع أن يقوم به الفرد رجلا كان أو امرأة بحسب وضعة أو مكانته في المجتمع والذي يحتكم أيضا إلى مجموعة من معايير المجتمع والأفراد الآخرين وتوقعاتهم .

– منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة الراهنة في الإجابة على تساؤلاتها ومن ثم تحقيق أهدافها، منهج المسح الاجتماعي بالعينة مع استخدام أداتي الاستبيان والمقابلة الشخصية، حيث تضمنت استمارة الاستبيان عدد من المحاور، اشتمل كل محور على عدد من الأسئلة.وقد تم إجراء الاستبيان بواسطة خمسة عشر باحثة قمن بتعبئة الاستبيان عن طريق المقابلة المباشرة مع المبحوثين(الناخبين والناخبات). أما وسيلة جمع البيانات من عدد من النساء الآتي ترشحن في الانتخابات المحلية الأخيرة فقد من خلال المقابلة الموجهة.

– مجالات الدراسة

أُجريت الدراسة في مدينة تعز، بمديرياتها الثلاث وهي مديريات المظفر، القاهرة، صالة. وقد شملت الدراسة عدد (1100) مفردة من الناخبين المشاركين في الانتخابات الأخيرة 2006 م من الرجال والنساء واللذين تم تطبيق استمارة الاستبيان عليهم ، بالإضافة إلى (8) مرشحات، قد استغرق إجراء الدراسة بصورة كاملة فترة أربعة أشهر ابتداء من شهر يوليو وحتى أكتوبر 2008 م

– عينة الدراسة.

من بين الدوائر المحلية لكل مديرية من المديريات الثلاث المكونة لمدينة تعز تم اختيار دائرة محلية واحدة بطريقة عمديه لجمع البيانات حول موضوع الدراسة. على أن تكون من الدوائر التي ترشحت فيها امرأة في انتخابات المجالس المحلية لأخيرة 2006 م ،أما عن إطار العينة فقد اعتمد على البيانات الإحصائية المتعلقة بكل دائرة الصادرة عن اللجنة العليا للانتخابات حول النتائج النهائية للتصويت في الانتخابات المحلية 2006 م. وتكونت العينة من (1100) مفردة (ناخب وناخبة) ممن شاركوا في هذه الانتخابات، بحيث يمثل الناخبين نسبة (10%) من الذين أدلوا بأصواتهم في كل دائرة محلية.وقد تم اختيار مفردات العينة بالمصادفة (أي العينة الصدفية) ويرجع السبب في اختيار هذا النوع من العينة لعدم توافر قائمة بأسماء الناخبين في الدائرة.كما روعي في الاستبيان أن يشمل توزع الناخبين في الحارات المختلفة في إطار الدائرة المحلية,كما روعي التنوع الثقافي والتعليمي ومستوى المعيشي والدخل الفردي والانتماء الحزبي والقبلي*.

جدول يبين توزيع العينة المستهدفة حسب المديرية والدائرة المحلية والجنس.

المديرية	الدائرة المحلية	الدائرة النيابية	المركز الانتخابي	عدد الذين أدلوا بأصواتهم في الدائرة المحلية	العينة المستهدفة			
					الجنس			النسبة إلى العينة الكلية
					ذكر	انثى	الاجمالي	
المظفر	10	31	ب	4775	212	288	500	45.5
القاهرة	5	32	هـ	2993	112	188	300	27.3
صالة	12	34	د	3060	99	201	300	27.3
الإجمالي				10.828	423	677	1100	100.1

وإلى جانب الناخبين فقد تكونت العينة أيضا من عدد(8) نساء ممن ترشحن في الانتخابات المحلية عام 2006م، والتي أمكن التواصل معهن وأبدين استعدادهن لإجراء مقابلة معهن، أما عن توزيع المرشحات فقد كانت (6) منهن مرشحات في دوائر محلية في الثلاث مديريات المذكورة سابقا بمدينة تعز، فيما (2) ترشحتا في دوائر محلية في كلا من مديرية الشمايتين، ومديرية موزع ،وهما مديريتان ريفيتان تابعتان لمحافظة تعز، وقد تم الاستعانة بآرائهما للتعرف على العوامل المساعدة في فوزها في الانتخابات ونوعية المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة في الانتخابات كمرشحه في المناطق الريفية, ولتمكن الباحثان من التعمق في تحليل الجانب الاجتماعي المفسر لكيفية تجاوز المرشحات للعادات والتقاليد الاجتماعية المتجذرة , والذي سيتم تناوله بالتفصيل في الفصل الثاني من الدراسة.

*من المتعارف عليه أن محافظة تعز ليست قبلية وتم إدراج مصطلح القبيلة في طيات هذه الدراسة إلا أن مديرية صالة فيها انتماءات قبلية لعدد من ساكنيها ,بالإضافة إلي إحالة العينة الاستطلاعية قبل النزول الفعلي لإدارة الاستمارة بان القبيلة لها دور سلبي في عدم تمكين المرأة في المجال السياسي. (يحذف)

– أهم الصعوبات التي تم مواجهتها في تنفيذ الدراسة الراهنة.

هناك العديد من الصعوبات التي واجهها الباحثان في تنفيذ الدراسة الميدانية وتتمثل في الأتي:

- **محدودية التمويل المالي الخاص بالدراسة ، ألأمر الذي أدى إلى الاكتفاء بمدينة تعز لتنفيذ الدراسة الميدانية،حيث كان الطموح أن تشمل الدراسة أكثر من محافظة،وتشمل كلا من الريف والحضر، خاصة وان معظم الدوائر الانتخابية تقع في الريف الذي يتجاوز نسبته 70% على مستوى اليمن، كما تشير إلى ذلك البيانات الإحصائية.**
- **أما النوع الثاني من الصعوبات فيتمل بصعوبة التواصل مع النساء التي سبق لهن خوض تجربة الترشح في الانتخابات، حيث لقي الباحثان صعوبة كبيرة في الوصول إلى المرشحات والحصول على عناوينهن، لعدم توافر بيانات عن المرشحات لدى الجهات الرسمية ، أو اعتذار بعضهن عن المقابلة، الأمر الذي أدى إلى اقتصار عينة المرشحات على العدد المذكور من المرشحات .**

ثانيا : المدخل النظري للدراسة

تتعدد الاتجاهات والمداخل النظرية السوسيولوجية التي تتناول بالتحليل والتفسير قضية المشاركة السياسية للمواطنين في دولة ما، أو مجتمع من المجتمعات. وتتبنى الدراسة الراهنة في تحليلها وتفسيرها لمعوقات مشاركة المرأة اليمنية في الانتخابات منظور النوع الاجتماعي(الجندر) الذي يعد من أكثر المداخل النظرية والمنهجية ملائمة وقدرة على تفسير الفجوة النوعية بين النساء والرجال في أي مجتمع ،وفي إطار ظروفه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. ولدراسة أدوار المرأة وأدوار الرجل والاختلافات القائمة على أساس الدور الاجتماعي وما تتبعه من دراسة التكوين الاجتماعي لمفهوم الذكورة والأنوثة من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية، والاتجاهات الاجتماعية نحو أدوار الجنسين ولتفسير الثقافة المجتمعية والمعايير الحاكمة لتقسيم الأدوارٍ بين الجنسيين. كما يركز هذا المنظور على ضرورة إشراك المرأة في القطاع أو الجانب السياسي كعنصر من العناصر الأساسية لتمكين المرأة من المشاركة في عملية التنمية.([1])

وينهض هذا المنظور على أساس التفريق والاختلاف بين مفهوم الجندر أو النوع وبين مفهوم الجنس، حيث أن هذا الأخير يولد به الإنسان بيولوجيا ومن ثم فهو غير قابل للتغيير، بينما النوع الاجتماعي قابل للتغيير لأنه يتكون اجتماعياً، ولذا فان أدوار النوع الاجتماعي هي الأدوار التي يقوم بها الرجال والنساء حسب ما حدده المجتمع مسبقاً للأنثى والذكر.ومن ثم فان مفهوم النوع الاجتماعي يشير إلى الخصائص النوعية أو الإقرار والقبول المتبادل لأدوار الرجل والمرأة داخل المجتمع .

أن منظور النوع الاجتماعي (الجندر) هو "عملية دراسة للعلاقة المتداخلة بين المرأة والرجل في المجتمع، والتي تسمى بعلاقة (النوع الاجتماعي).حيث يرتكز هذا المفهوم على عوامل ثلاث رئيسة هي : معرفة وتحليل اختلاف العلاقات ما بين النوعين، وتحديد أسباب وأشكال عدم التوازن في العلاقة بين النوعين، وتعديل وتطوير هذه العلاقة حتى يتم من خلال ذلك توفير العدالة والمساواة بينهما".([2])

ويتفق العديد من الباحثين على تعريف "النوع الاجتماعي" بأنه "اختلاف الأدوار (الحقوق، والواجبات والالتزامات) والعلاقات والمسؤوليات والصور ومكانة المرأة والرجل والتي يتم تحديدها اجتماعياً وثقافيا عبر التطور التاريخي لمجتمع ما وكلها قابلة للتغيير". ([3]) .

- ومن ثم فان هذا المنظور يعتمد عددا من القضايا الرئيسية تتمثل أبرزها في الأتي:([4])
- إن التنمية الفعالة هي التنمية المتوازنة التي تقوم على مشاركة جميع أفراد المجتمع مع التركيز على ضرورة إشراك المرأة في جميع مراحل العملية التنموية.

---

1 – زينب شاهين المرأة والمشاركة السياسية في منظور الجندر، في : حمدي عبد الرحمن (محرراً) المشاركة السياسية للمرأة – خبرة الشمال الإفريقي، القاهرة، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، ، 2001 م ،ص 16.

2 – مفهوم النوع الاجتماعي ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – اليونيفم.

3 – المرجع نفسه.

4 - زينب شاهين، مرجع سابق ،ص 16، 17

- إن المجتمع هو الذي يقوم بصياغة وتشكيل الأدوار والعلاقات الاجتماعية للجنسيين، وبالتالي تختلف من مجتمع إلى أخر ومن حقبة تاريخية إلى أخرى.
- إن التصنيف القائم على أساس اختلاف الصفات النفسية والعاطفية للمرأة والرجل (الرجل المبادر – إيجابي– عقلاني / المرأة عاطفية – غير عقلانية – سلبية...الخ) يتغير في ضوء الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السائدة وفي المراحل المختلفة لتطور المجتمع.
- إن مفهوم النوع (الجندر) يُعنى بالأدوار والعلاقات الاجتماعية التي يحددها المجتمع لكل من الرجل والمرأة وما يعتبره السلوك المناسب للجنسين – وبالتالي القدرة في الحصول على الموارد، وإمكانية التحكم فيها، وتلبية احتياجاتهما للقيام بهذه الأدوار– حيث غالباً ما يرتبط التقسيم للأدوار بمجموعة من السلوكيات التي تعبر عن القيم السائدة في هذا المجتمع، وتحدد مدى إجادة كل من الجنسين القيام بالدور المنوط به ودرجة قبول المجتمع له.
- إن هذا المفهوم يبتعد عن الخصائص البيولوجية والطبيعية ليركز على المعنى الاجتماعي للذكر والأنثى أي على الاختلافات الثقافية.
- إن معالجة قضايا المرأة من خلال نموذج النوع يجب أن لا يركز على المرأة فحسب بل على العلاقات الاجتماعية السائدة المؤثرة على أدوار كل من المرأة والرجل.
- إن تحليل الفجوة القائمة بين وضع المرأة ووضع الرجل في المجتمع بسبب العادات والتقاليد والتشريعات يساعد على وضع استراتيجيات لتقريب الفجوة والعمل على إزالتها.
- يرتبط تحليل نموذج النوع بعدد من المصطلحات الأساسية المستخدمة كأدوات للتحليل ومن أهمها: الفجوة النوعية، التمكين.

يتكون المجتمع من نسق من العلاقات المتداخلة التي ترتبط بين أفراده، كما تتميز جميع المجتمعات بوجود بنية من العلاقات الاجتماعية تنتظم وتنظم أعضائها وفقاً لتوجهات ثقافية مميزة،وتتألف ثقافة المجتمع من المعتقدات والآراء والقيم التي تشكل المضمون الجوهري للثقافة التي تكون غير ظاهرة أي خفية ومضمرة ومن الأشياء والرموز والتقانة التي تجسد هذا المضمون والتي تكون ظاهرة وملموسة ([5]).

وتعد القيم من العناصر الجوهرية في جميع الثقافات، فهي تحدد للأفراد ما هو مهم ومحبذ ومرغوب في المجتمع ، كما أنها تضفي معنى محدد ، وتعطي مؤشرات إرشادية لتوجيه تفاعل الأفراد في المجتمع ، أما المعايير فهي قواعد السلوك التي تعكس أو تجسد القيم في ثقافة ما ، وتعمل القيم والمعايير سويا على تشكيل الأسلوب التي يتصرف به أفراد المجتمع .

وتعد التنشئة الاجتماعية باعتبارها العملية التي يتعلم بها أفراد المجتمع أساليب الحياة تعد الوسط الأول الذي تتم فيه نقل الثقافة وانتقالها من جيل إلى أخر وتتم عملية التنشئة الاجتماعية بواسطة المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية الأسرة والمدرسة وجماعات الأقران، وسائل الاتصال ، الأحزاب ، الدولة، ...إلخ. وعبر عملية التنشئة الاجتماعية يتعّلم أفراد المجتمع الأدوار الاجتماعية والسياسية وهي التوقعات المعروفة اجتماعيا التي يتوقع أن يحققها الفرد في أوضاع اجتماعية محددة ([6])

5 – أنتوني غدينز، علم الاجتماع ،ترجمة وتقديم فايز الصُيّاغ ، بيروت، المنظمة العربية للترجمة ، أكتوبر 2006 م ، ص 79

6 – أنتوني غدينز، مرجع سابق ، ص 82–89 .

يخضع الأفراد في المجتمعات العربية – ومنها المجتمع اليمنى – لفهم شائع بأن التصنيف القائم على أساس صفات خاصة بالمرأة وأخرى خاصة بالرجل تصنيف ثابت وموضوعي وليس تصنيفا دينامي يتشكل في ضوء العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية المختلفة ، إذ يسلم الأفراد بالطبيعة المغايرة للجنسين وبأن الأنماط والنماذج الشائعة والخاصة بالذكورة والأنوثة هي واقع طبيعي بل واقع قيمي وأخلاقي، أيضا، ففي حين يعتقد أفراد المجتمع أن الرجل بطبيعته إيجابي ومبادر إلى الحياة السياسية العامة ، يعتقد أن المرأة بطبيعتها سلبية وخانعة إلى الحياة المنزلية الخاصة، وهو ما يعني أن هذه الرؤية تشكل حدا فاصلا بين عالم الرجل وعالم المرأة .([7]) ومن ثم يرى المجتمع بأن المرأة لا تصلح نظراً لطبيعتها/جنسها لبعض الأعمال، ومنها أعمال "القوة" (الجنس الضعيف) والقيادة (تخضع إلى العاطفة) فالمجتمع هو الذي يحدّد عبر تصوراته وقيمه ما يمكن أو ما لا يمكن للمرأة القيام به.

يتسم المجتمع اليمني بكونه مجتمعا تقليديا _ إلى حد كبير– يتصف بضعف تطوره الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وانخفاض المستوى التعليمي والثقافي لأفراده وارتفاع معدلات الأمية، وتشكل المؤسسات العصبوية (العائلة والعشيرة والقبلية)البنى الاجتماعية الفاعلة واهم الوسائط الاجتماعية في تنشئة الأفراد وتثقيفهم وتحديد ولاءاتهم وانتماءاتهم الاجتماعية والسياسية ([8]).

أن هذه البنى الاجتماعية تتسم بطابعها ألإقصائي فهي تقصي وتهمش الفئات الاجتماعية الضعيفة – ومن ذلك النساء – ولا تشركها في الحياة العامة للمجتمع والحياة السياسة خاصة ، وتعد التنظيمات الاجتماعية التي تقوم على روابط الدم والبطريركية هي الأكثر تأثير في صياغة وتشكيل التوجهات الثقافية والسياسية لأفراد المجتمع اليمني، وهي تنظيمات تعزز من الثقافة النخبوية الذكورية، كما تعمل على استمرار الانتماءات التحتية والولاءات التقليدية وتقاوم تعزيز الانتماءات المستندة على علاقات المواطنة ، وبالتالي استمرار القيم الاجتماعية المكرسة للتمايز واللامساواة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على أساس النوع اجتماعي كما تكرس توجهات ثقافية وسياسية تتعارض مع مبادئ وقيم حقوق الإنسان ([9]).

وتلعب الدولة ممثلة بالنخب السياسية لاسيما الحاكمة منها دورا هاما في إعادة إنتاج هذه البنى ومنظومة القيم المرتبطة بها فمنظومة القيم الاجتماعية والتوجهات الثقافية السائدة في اليمن غير مواكبة للتغيرات السياسية والتشريعية التي شهدها المجتمع اليمني منذ العام 1990م ، لذلك لا يزال معظم أفراد النخب السياسية والحاكمة وبعض الجهات المسئولة عن تطبيق وتحقيق المواطنة يخضعون لمنظومات القيم التي لا تعترف بالمساواة والعدالة والإنصاف والحرية واحترم حقوق الأفراد والتي تشكل جوهر الديمقراطية والمواطنة ، فلا تزال القيم التقليدية هي السائدة وهي التي تحدد أدوار هذه الجهات وسلوكها الأمر الذي يحول دون التعامل مع أفراد المجتمع حسب مبادئ المواطنة ، وإنما حسب الأدوار الاجتماعية التقليدية والمكانة الاجتماعية التي تحددها الثقافة التقليدية ([10]).

إن قيام المرأة اليمنية بادوار معينة غير تلك التي حددها ورسمها المجتمع والمتمثلة بالدور الإنجابي، وبالتالي القيام بممارسة بعض الأعمال أو الأنشطة التي تنتمي إلى المجالات الأخرى، لاسيما تلك التي تنتمي للمجال السياسي كتقلد مناصب عامة في المؤسسات العامة للدولة أو في قيادات

---

7 – زينب شاهين، مرجع سابق ،ص 18 .

8 – فؤاد الصلاحي ، الدور السياسي للمرأة اليمنية من منظور النوع الاجتماعي، صنعاء ، مؤسسة فريد ريش إيبرت ، يناير 2005 م ، ص 72

9 – عادل مجاهد الشرجبي ، الكلفة الاجتماعية للعنف العائلي الموجة ضد النساء، تحليل اجتماعي لأثار العنف العائلي على التنمية البشرية وحقوق الإنسان ، ملتقي المرأة للدراسات والتدريب، يونيو 2006 م ، ص 17–36 .

10 – عادل الشرجبي، النوع الاجتماعي، والمواطنة ودور المنظمات غير الحكومية المتأثرة بالنزاعات : دراسة حالة اليمن، سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ، نيويورك ، الأمم المتحدة، العدد(29) ، 2002 م، ص 8.

الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني أو الترشح في الانتخابات العامة. لا تزال مطوقة بأحكام الأطر والمؤسسات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية ، الأمر الذي يؤدي إلى بروز العديد من الصعوبات والمعوقات الذي يفرزها السياق المجتمعي والنظام السياسي، والتي تحد من مشاركة المرأة في الترشح أو الفوز بالعضوية في المجالس المنتخبة ومواقع صناعة القرار أو التأثير عليها .

الفصل الثاني:

تحليل نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها.

أولا: اتجاهات المواطنين نحو المرأة ومشاركتها في الانتخابات.

ثانيا: التحديات والصعوبات التي تواجه المرأة في الترشح والفوز في الانتخابات من وجهة نظر المرشحات.

أولا: اتجاهات المواطنين (الناخبين) نحو المرأة ومشاركتها في الانتخابات.

جدول(1)

الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمبحوثين

الخصائص /الجنس	الجنس		الاجمالي	
1- الفئات العمرية	ذكر	انثى	العدد	%
20-24	104	122	226	20.5
25-29	81	123	204	18.5
30-34	62	119	181	16.5
35-39	48	83	131	11.9
40-44	33	69	102	9.3
45-49	27	59	86	7.8
50-54	16	47	63	5.7
55-59	24	25	49	4.5
60فأكثر	28	30	58	5.3
الاجمالي	423	677	1100	100
2- المستوى التعليمي				
لا يقرأ ولا يكتب	55	227	282	25.6
يقرأ ويكتب	43	40	83	7.5
أساسي	59	98	157	14.3
ثانوي	124	149	273	24.8
دبلوم بعد الثانوية	37	49	86	7.8
جامعي	99	107	206	18.7
أعلى من جامعي	6	7	13	1.3
الاجمالي	423	677	1100	100
3- الحالة الاجتماعية				
أعزب	147	176	323	29.3
متزوج	258	413	671	61
مطلق	9	28	37	3.4
أرمل	9	60	69	6.3
الاجمالي	423	677	1100	100
4- المهنة				
عامل بأجر يومي	132	12	144	13.1
موظف حكومي/خاص	136	79	215	19.5
مهني /حرفي	33	10	43	3.9
تاجر	34	0	34	3.1
طالب	35	87	122	11.1
ربة بيت	0	399	399	36.3
لا يعمل	34	84	118	10.7
أخرى	19	6	25	2.3
الاجمالي	423	677	1100	100
5- الدخل الشهري				
أقل من 10,000	65	20	85	7.7
11,000 - 20,000	65	18	83	7.5
21,000 - 30,000	79	14	93	8.5
31,000 - 40,000	46	23	69	6.3
41,000 - 50,000	37	15	52	4.7
51,000 - 60.000	17	8	25	2.3
61,000 – فأكثر	22	2	24	2.2

لا يوجد دخل شهري	92	577	669	60.8
الاجمالي	423	677	1100	100

يتبين من الجدول السابق ما يلي :

- شكلت الإناث النسبة الأعلى من المبحوثين 62% في حين شكل الذكور النسبة الأقل 38%، ويرجع ارتفاع نسبة النساء بغرض التعرف على طبيعة المعوقات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي تحول دون تمكين المرأة في المجال السياسي والحصول علي حقوقها التي كفلها القانون والدستور, والتي تسعى الدراسة الكشف عنها.
- أن من تقع أعمارهم ما بين 20 إلى 40 عاما قد مثلوا النسبة الأعلى، إذ شكلت نسبتهم ما مجموعه 67.4%. في حين احتلت بقية الفئات العمرية نسب أدنى، حيث شكلت ما نسبته 32,6% وهو ما يبين أن معظم المبحوثين هم في سن الشباب والذين غالباً ما يكون لديهم إلماماً بما يجري في الساحة السياسية ومعرفتهم بمطالب المرأة وضرورة إشراكها في المجال السياسي .
- شكلت نسبة الأميين النسبة الأعلى وخاصة لدى النساء كون غالبية المبحوثات هن ربات البيوت، والغرض من استهداف هذه النسبة هو إنهن يشكلن الرافد الأساسي للإجابة على تساؤلات الدراسة وخاصة فيما يتعلق بالموروث الاجتماعي ومدى تأثير الأسرة على مشاركة المرأة في المجال السياسي بشكل عام وخوض تجربة الانتخابات كناخبة ومرشحة بشكل خاص ، بينما نلاحظ أن نسبة الفئة المتعلمة تعليم متوسط (أساسي –ثانوي) على التوالي (14,3% – 24,8%) ،ونسبة من لديهم تعليم عالي (دبلوم بعد الثانوية – جامعي – أعلى من جامعي) على التوالي (7,8% – 18,3% – 1,3%) ، والنسب السابقة تبين أن أفراد العينة من ذوي التعليم المتوسط والعالي والذين غالباً ما يتمتعون بمعرفة جديدة ، لاسيما في المجال السياسي والحقوقي .
- أن أغلب المبحوثين هم متزوجون بنسبة 61 %، فيما نسبة غير المتزوجون 23%، وتوزع بقية المبحوثين ما بين أرمل ومطلق.
- توزع المبحوثين بحسب العمل والحالة المهنية إلى ربات بيوت، والتي احتلت النسبة الأعلى من المبحوثين 36% وهذه النسبة تؤكد تحليل الفقرة السابقة والخاصة بالنساء الأميات ، يليها العاملون كموظفين في الجهاز الحكومي أو لدى القطاع الخاص بنسبة 19.5%،ثم العاملون بأجر يومي بنسبة 13%، فالطلاب بنسبة 11%،ثم الذين لا يعملون بنسبة 10.7%، ثم التجار بنسبة 3%، وأخيراً مهن أخرى بنسبة 2%، تنوعت ما بين حارس، سائق، بائع، فراش، بائع أدوات، يعمل في تنظيف سيارات.
- أن النسبة الأعلى من المبحوثين بنسبة 60.8 %ليس لديهم دخل شهري، إذ أن نسبة 85% من النساء ليس لديهن دخل شهري كون غالبيتهن ربات بيوت ،مقابل نسبة 15% فقط لديهن دخل، فيما توزع بقية المبحوثين على فئات الدخل الأخرى، وبإضافة من يقل دخلهم الشهري عن 10 ألف ريال إلى من ليس لديهم دخل فإن مجموع نسبتهم يرتفع إلى 67%، وهو ما يظهر ضعف المستوى الاقتصادي لغالبية المبحوثين خاصة النساء.وما يترتب على ذلك من ضعف في الاستقلال الاقتصادي والقدرة على اتخاذ الكثير من القرارات على المستوى الخاص أو في المجال العام. ومن ذلك المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية.

جدول (2)

توزيع المبحوثين بحسب الانتماء أو العضوية

في تنظيمات المجتمع المدني ونوعها.

1- الانتماء أو العضوية في حزب أو تنظيم سياسي / نقابة /جمعية						
الإجابة	الجنس				الاجمالي	
	ذكر		أنثى			
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
ينتمي	219	51.8	272	40.2	491	44.6
لا ينتمي	204	48.2	405	59.8	609	55.4
الاجمالي	423	100	677	100	1100	100
2- نـــــوع الانتـــماء						
حزب /تنظيم سياسي	205	93.6	254	93.4	459	93.5
نقابة مهنية	6	2.7	9	3.3	15	3
جمعية	7	3.2	9	3.3	16	3.3
غير مبين	1	0.5	0	0	1	0.2
الاجمالي	219	100	272	100	491	100

تشير بيانات الجدول أعلاه أن نسبة 55% من المبحوثين لا ينتمون إلى أحزاب أو تنظيمات سياسية أو أعضاء في نقابات أو جمعيات، وتشكل النساء النسبة الأكبر (59,8) مقارنة بالرجال (48,2) ويدلل ذلك على أن العمل في المجال السياسي هو من أهم الأدوار الاجتماعية للرجل كتجسيد للثقافة المجتمعية السائدة ودروها في تحديد أدوار الرجل والمرأة ، ويشكل الانتماء للأحزاب والمنظمات السياسية المجال الأوسع لممارسة الرجل للسياسة ،في حين أن أولى مهام المرأة وتطلعاتها كما تكرسه الثقافة السائدة تتمثل في المجالات الأخرى والتي من أهمها الاهتمام والعناية بالأمور المنزلية كربة بيت، تليها المهام أو الوظائف الأخرى في حال حصول المرأة على التعليم كالعمل في مجالات التعليم ، الصحة وغيرها من الوظائف والأعمال الإدارية ..الخ .

أما عن طبيعة ونوع الانتماء لمن قالوا بانتمائهم أو عضويتهم في أياً من تنظيمات المجتمع المدني. فقد شكل الانتماء إلى الأحزاب أو التنظيمات السياسية النسبة الأعلى 93% مقارنة بالانتماء إلى غيرها من تنظيمات المجتمع المدني الأخرى كالنقابات أو الجمعيات، وتتقارب هذه النسبة عند الرجال والنساء على حد سواء، خاصة المنتمون إلى عضوية الأحزاب السياسية. غير إن إدماج المرأة في المجال السياسي من خلال العضوية في بعض الأحزاب السياسية لا يعد مؤشرا على تمكين المرأة سياسياً في الواقع السياسي اليمني وذلك نظرا لاستخدام هذه العضوية كواجهة دعائية للحزب، ولكسب أصوات النساء كناخبات أو دعمهن في المناسبات السياسية .

وبصوره عامة فإن تدني نسبة الانتماء لدى المبحوثين يشير من جهة أولى إلى ضعف المشاركة السياسية للمواطنين من خلال الانتماء أو الانخراط في تنظيمات وأحزاب سياسية أو غيرها من تنظيمات المجتمع المدني، بوصفها أحدى أهم قنوات المشاركة السياسية وأكثرها قدرة على التجنيد السياسي للأفراد وتوليهم المناصب العامة أو السياسية، وكذا تأهيل ورفع المستوى الثقافي والسياسي للمواطنين للمشاركة في المجال العام، وضعف قدرة

الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني وفاعليتها على تأطير الجماهيري واستقطابهم لعضويتها وأنشطتها من جهة ثانية، لاسيما وأن المبحوثين هم من المقيمين في الحضر، حيث تمثل المدن الرئيسية والمراكز الحضرية في اليمن أكثر الأماكن التي تتواجد فيها التنظيمات المدنية بأنشطتها المختلفة.

أولاً : التوجهات الثقافية للناخبين نحو المرأة ومشاركتها في الانتخابات .

جدول (3)

اتجاها المبحوثين حول تساوى الرجل والمرأة

في المكانة الاجتماعية

الإجابة	الجنس				الاجمالي	
	ذكر		انثى			
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
نعم	284	67.1	497	73.4	781	71
لا	139	32.9	180	26.6	319	29
الاجمالي	423	100	677	100	1100	100

يبين الجدول السابق أن غالبية المبحوثين يرون أن المرأة يمكن أن تحظى بمكانه متساوية مع الرجل وبلغت نسبتهم (71%) ويعود سبب ذلك لما وصلت إليه بعض النساء من تعليم عالي وحصولهن على وظائف في المرافق والقطاعات العامة والخاصة وبالتالي إمتلاكهن دخل شهري ثابت يمكنهن إلى حد ما من تحقيق نوع من الاستقلال الاقتصادي والحد من التبعية الاقتصادية للرجل ، بينما نسبة من يرون عدم التساوي بلغت (29%) وعن أسباب عدم التساوي بين الرجل والمرأة من وجهة نظر المبحوثين فقد أكدت الإجابات بأن الأسباب ترجع إلى " أن عقلية المرأة غير متكافئة مع الرجل "، " الفروق البيولوجية بين الرجل والمرأة " ، " الدين لا يساوي بين الرجل والمرأة "، "ضعف المرأة " ، " قوامة الرجل على المرأة " ، " لا تمتلك المرأة القدرات التي يمتلكها الرجل " وغيرها من المبررات التي تشكل جزء من موروث اجتماعي وثقافي سلبي يكرس النظرة الدونية للمرأة.

جدول (4)

اتجاهات المبحوثين نحو حق المرأة في الترشح في

الانتخابات المحلية والنيابية والرئاسية.

1- ترشح المرأة في انتخابات المجالس المحلية						
الإجابة	الجنس				الاجمالي	
	ذكر		انثى			
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
نعم	358	84.6	628	92.8	986	89.6
لا	65	15.4	49	7.2	114	10.4
الاجمالي	423	100	677	100	1100	100
2- ترشح المرأة في الانتخابات النيابية						
نعم	340	80.4	589	87	929	84.5
لا	83	19.6	88	13	171	15.5
الإجمالي	423	100	677	100	1100	100
3- ترشح المرأة في الانتخابات الرئاسية						
نعم	219	51.8	348	51.4	567	51.5

لا	204	48.2	329	48.6	533	48.5
الاجمالي	423	100	677	100	1100	100

تشير بيانات الجدول السابق أن غالبية المبحوثين بنسبة 89.6% يرون أن للمرأة الحق في الترشح في انتخابات المجالس المحلية وهي نسبة مرتفعه،كما ترتفع نسبة من قالوا بهذا الحق عند الإناث مقارنة بالذكور،في حين أن 10.4% فقط هم من قالوا بمعارضتهم لترشح المرأة بعضوية المجالس المحلية.

كما تظل النسبة مرتفعة أيضا عند من يرون أن للمرأة الحق في الترشح في الانتخابات النيابية بنسبة 85.5%، مقارنة بمن يرون عكس ذلك بنسبة 15.5% فقط. وبمقارنة رأي الذكور والإناث نجد أن نسبة الموافقة مرتفعه بصورة عامة لدى الجنسين. 92.8% عند الإناث و 80.4% عند الذكور ويدلل ذلك أن هناك تغيير إيجابي في نظرة المجتمع للمرأة ويتبين ذلك من خلال موافقة غالبية المبحوثين على ترشح المرأة في المجالس المحلية والنيابية, أما فيما يتعلق بحق المرأة في الترشيح في انتخابات رئاسة الجمهورية، فنجد أن نسبة من يرون أن لها الحق تنخفض مقارنة بمن قالوا بحقها في الترشح في الانتخابات المحلية والنيابية، إذ تكاد أن تتساوى النسبة بين من يرون أن لها الحق 51.5% مقابل 48.5% عند من يرون أنه لا يحق لها، كما تقارب النسبة أيضا عند الذكور والإناث.

ويرجع المعارضين لحق المرأة في الترشح في الانتخابات بصوره عامة والرئاسية خاصة عدم موافقتهم للعديد من الأسباب من وجهة نظرهم مثل " المرأة مكانها الطبيعي المنزل " ، " عدم قدرتها على تولي المناصب وتحمل المسئولية " ، " عقلية المرأة ضعيفة" ،" الدين والمجتمع لا يمسح بذلك " ، " عدم قدرتها على اتخاذ القرارات " ، " لأن ذلك لا يناسبها" ، " عدم قدتها على الحكم " ،" لأن المجتمع لا يتقبل ذلك " ، " غير مؤهلة للرئاسة" ،" إذا غضب الله على قوم ولى عليهم امرأة"، " المرأة لا تحكم الرجل " عقلية الرجل أفضل" ، " لأن السياسية من مهام الرجل " ، " لأن المرأة ضعيفة " ، " لأن الرئاسة تتطلب الاحتكاك والتواصل مع العالم الخارجي " ، " عدم قدرتها على حماية الشعب " ، " لا يصح أن تمثل الشعب امرأة " ودلالات تلك العبارات تفسر تأثير العادات والتقاليد والأعراف المجتمعية والثقافة الأبوية في تشكيل مواقف وتوجهات المبحوثين المعارضين لترشح المرأة ، وبالتالي تحديدها لطبيعة الأدوار الاجتماعية والسياسية لكل من الرجل والمرأة.حيث تحصر عمل المرأة في المجال الخاص والدور الإنجابي وتربية الأطفال والإعمال المنزلية.في حين تحصر عمل وأدوار الرجل في المجال العام ومن ذلك ألاشتغال بالسياسة وممارسة السلطة..

كما قد تسهم عوامل أخرى تتعلق بالسياق العام التي تجرى فيه العمليات الانتخابية ونوعيتها وما يعرف بالظرفية السياسية والانتخابية وطبيعة وشكل النظام الانتخابي الذي تجرى الانتخابات وفقا له، والاعتبارات الموقفية للأفراد.حيث تؤثر تلك العوامل بصور متباينة وبدرجات متفاوتة في تحديد الممارسات والسلوك الانتخابي،للمواطنين وتقبلهم واختيارهم لنوعية المرشحين في الانتخابات.

جدول (5)

يبين اتجاهات المبحوثين حول هل تعاليم الدين الإسلامي

تعارض ترشح المرأة في الانتخابات

الإجابة	الجنس				الاجمالي	
	ذكر		انثى			
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
نعم	91	21.5	91	13.4	182	16.5
لا	332	78.5	586	86.6	918	83.5

الاجمالي	423	100	677	100	1100	100

تظهر بيانات الجدول السابق أن غالبية المبحوثين بنسبة 83.5% يرون أن ترشح المرأة في الانتخابات أمراً لا يتعارض مع تعاليم الدين الإسلامي, وهي نسبة مرتفعه، في حين أن من يعتقدون أن ذلك يتعارض مع تعاليم الدين الإسلامي يمثلون نسبة 16.5% فقط ، ويرجع السبب من وجهة نظر من قالوا بوجود تعارض إلى أن ترشح المرأة في الانتخابات، " يؤدي إلى اختلاطها بالرجال " ، و" عدم جواز ولاية المرأة على الرجل " ...الخ. وبما أن غالبية عينة الدراسة هي من ذوي التعليم المتوسط والعالي وبالتالي فهم يدركون بأن الدين الإسلامي لا يعارض ترشح النساء في الانتخابات العامة طالما كانت المرأة ملتزمة بالقيم الإسلامية ، كما أن غالبية عينة الدراسة كانت من ذوي الانتماءات الحزبية والتنظيمية ، لذا كانت إجاباتهم مؤكدة على أن الدين الإسلامي يساوي بين الرجل والمرأة "الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض" واشترط في القوامة القدرة على الإنصاف ، كما أن هذا الجدول جاء مؤكداً للجدول رقم (3) .

نستنتج من التحليل السابق أن الدين الإسلامي لا يعتبر عائق أمام مشاركة النساء في الانتخابات العامة كناخبة أو مرشحة ، وبالاستدلال بالجدول رقم (4) فإن غالبية المبحوثين يرون أن حق المرأة في الترشح تقتصر على المجالس المحلية والنيابية فقط ، أما فيما يتعلق بحق ترشحها للرئاسة فإن الغالبية تعارض ذلك ويمكن إرجاع سبب في ذلك من جهة إلى العديد من الفتاوى والقراءات المختلفة لرجال الدين والعلماء في عدم أهلية المرأة لهذا المنصب بالذات.كما يبين الجدول رقم (7) أن الموروث الاجتماعي يلعب دوراً هاما في مسألة اختيار المرشح الذكر وليس الأنثى لمثل هذه المناصب.

جدول (6)

اتجاهات المبحوثين حول تأثير المواقف والآراء المتشددة

لرجال الدين على ترشح وانتخاب المرأة .

الإجابة	الجنس				الإجمالي	
	ذكر		أنثى			
	العدد	%	العدد	%	ك	%
نعم	274	64.8	448	66.2	722	65.6
لا	134	31.7	192	28.3	326	29.6
لا أدري	15	3.5	37	5.5	52	4.7
الإجمالي	423	100	677	100	1100	100

يتبين من الجدول السابق أن نسبة 65.6%من المبحوثين يرون أن تشدد مواقف وآراء رجال الدين ومعارضتهم لترشح المرأة في الانتخابات, قد أثر سلبا على التصويت لصالح النساء اللاتي يرشحن في الانتخابات. وتتقارب نسبة الإجابة عند الذكور والإناث 64.8%و 66.2 %، في حين أن نسبة 29.9% يرون أن تلك المواقف غير مؤثرة، فيما نسبة 4.7% قالوا بعدم معرفتهم .

ويتضح مما سبق أن الآراء والمواقف المتشددة لبعض رجال الدين, تسهم في الانتقاص من مكانة المرأة والتقليل من دورها في الحياة العامة، والسياسية بصورة خاصة ،كما تؤثر سلبا في وعي الأفراد ومواقفهم واتجاهاتهم، رغم معرفتهم أن الدين لا يعارض ترشح النساء وهذا ما تم استنتاجه من الجدول رقم (5) كما قد يعزز من عمل هذه المواقف والآراء المتشددة وتأثيرها السلبي هذا تدني الثقافة العامة.ومحاولة الترويج لهذه الآراء ونشرها في

أوساط المجتمع وبوسائل مختلفة ووسائط متعددة، مستغلين بذلك العاطفة الدينية وقوة ومكانة الدين وتأثيره في الوجدان الجمعي، كل ذلك يلعب دورا سلبيا في عدم تمكن النساء من الحصول على حقوقهن أو ممارستهن لتلك الحقوق التي كفلتها لهن النصوص القانونية والتشريعات الوطنية أو الدولية.

جدول (7)

اتجاهات المبحوثين حول تصويتهم في الانتخابات

وفقا للنوع الاجتماعي للمرشح.

الإجابة	الجنس				الاجمالي	
	ذكر		انثى			
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
للرجل	329	77.8	336	49.6	665	60.5
للمرأة	94	22.2	341	50.4	435	39.5
الاجمالي	423	100	677	100	1100	100

تشير بيانات الجدول السابق أن النسبة الأعلى من المبحوثين 60.5% يفضلون التصويت لصالح المرشح الرجل, في حال إذا ما كان المرشح المنافس له في الانتخابات امرأة، حتى في حال تمتعهما بنفس الكفاءة والمستوى التعليمي، في حين أن نسبة 39.5% هم من قالوا بأنهم سيصوتون لصالح المرأة.

وترتفع نسبة القائلين بالتصويت لصالح الرجل عند الذكور إلى 77.8% مقارنة بنسبة الإناث 49.6%،فيما نسبة الإناث اللاتي سوف يرشحن الرجل 49,6% بينما نسبة من سيرشحن المرأة 50,4% وهي نسبة متقاربة وتدلل رغبة النساء في اختيار الرجل دون المرأة للترشح في الانتخابات العامة على النظرة القاصرة للمرأة لحقوقها الاجتماعية والسياسية – كما أن نسبة 33,5% من المبحوثات هن أميات وربات بيوت ، والتي لا تزال الثقافة الذكورية هي المسيطرة عليهن – ويدلل على ذلك إجابات المبحوثين من كلا الجنسين التي تبين سبب اختياراتهم وتفضليهم للمرشح الرجل مثل " أفضلية الرجل " ، " قدرته على تحمل المسئولية " ، " يظل الرجل أكثر كفاءة " ، " قوامة الرجل " ، " لأن الرجل أكثر حزم من المرأة" ، " قدرة الرجل على تمثيل الناس والتصرف " ، " الثقة التي يتمتع بها الرجل " " القدرة على التعامل والتواصل المباشر مع الرجل" ،" أكثر قدرة على التواصل مع الناس والتعرف على احتياجاتهم "، " لأن الرجل أكثر فهما لأمور الشعوب والحكم " ، " لأن المرأة ذات عاطفة متقلبة "، " لأن المجتمع يقف إلى جانب الرجل "،...الخ.

والعكس في حال التصويت لصالح المرأة، حيث ترتفع النسبة عند الإناث إلى.50.4% ، مقارنه بنسبة 22.2 % عند الذكور . وذلك لعدد من الأسباب التي تكرر ذكرها عند المبحوثين مثل " تعاطفي مع المرأة " ، " لتتمكن المرأة من أخذ حقوقها " ،" تشجيع للمرأة " ، " " لأنها أكثر تفهم لمتطلبات المرأة "، " نوع من الدعم المعنوي للمرأة " ، " لأنها أكثر مصداقية من الرجال " ، " لأنها أكثر تفهم للحقوق الناس واحتياجاتهم " ،" لقدرتنا على التواصل معها " ، " تجربة جديدة بدلا من الرجال ".

وتبين العبارات السابقة أن التصويت للصالح المرأة عادة ما يأخذ شكل التعاطف أو المؤازرة من قبل الآخرين – مقارنة بالأسباب ألأخرى– بهدف مساعدتها على ممارسة حقوقها، باعتبارها فئة ضعيفة، حيث يؤدي الشعور نحوها بسبب تعرضها للظلم من قبل المجتمع إلى الوقوف معها ومؤازرتها، وليس للكفاءة والقدرة التي يمكن أن تتمتع بها.

وتظهر النسب السابقة أن الرجل يحظى بالأفضلية من وجهة نظر المبحوثين وبأنه هو الأقدر على القيام بالأعمال التي تنتمي إلى مجال السياسة، ولا تقتصر تلك النظرة على الرجال بل تشمل أيضا نسبة كبيرة من النساء ،حيث يعتقدن بعدم قدرة المرأة وضعفها وهو ما يمكن تفسيره باستبطانهن وتمثلهن لتلك القيم والعادات والتقاليد التي تنتقص من قدراتهن ومكانتهن، وتصور المرأة بأنها كائن ضعيف وبأن بعض الأدوار لا تتناسب مع طبيعتها،ولربط الناخبين بين اختيارهم لنوعية للمرشحين والتصويت لصالحهم في الانتخابات بقدرتهم على تحقيق بعض المصالح الخاصة التي يعول على المرشح الفائز تحقيقها سواء كان ذلك على المستوى الفردي والشخصي أو على مستوى الدائرة الانتخابية من جهة ثانية. والعوامل السابقة تصب جميعها في صالح المرشحين الرجال، وتعمل على إقصاء واستبعاد النساء من عملية التنافس الانتخابي وفق شروط الكفاءة والقدرة.

ونستنتج من التحليل السابق أن الموروث الثقافي مازال يجسد الثقافة الذكورية, فبالرغم من قناعة المبحوثين بأن هناك تساوي بين الرجل والمرأة في المجال السياسي, فإن مقدرة ومهارة الرجل تطغى على قدرة المرأة, الأمر الذي يمثل أحد أهم المعوقات الاجتماعية التي تقف أمام المرأة ومشاركتها الفاعلة في المجال السياسي

ثانياً : تأثير المؤسسات غير الرسمية (الأسرة ، القبيلة) في مشاركة المرأة في الانتخابات.

جدول (8)

اتجاهات المبحوثين حول تصويتهم لصالح المرشح في الانتخابات.

الخيارات	الجنس				الاجمالي	
	ذكر		انثى			
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الحزب الذي انتمي إلية	61	14.4	90	13.3	151	13.7
حسب اختيار الأسرة	9	2.1	66	9.7	75	6.8
قناعتي الشخصية	353	83.5	521	77	874	79.5
الاجمالي	423	100	677	100	1100	100

تشير بيانات الجدول السابق أن قناعة الناخب الشخصية بالمرشح، وبالتالي اختياره والتصويت لصالحة في الانتخابات أحتل المرتبة الأولى مقارنة بالخيارات والمحددات الأخرى بنسبة 79.5%، وهذه النسبة مرتفعة عند كل من الذكور والإناث 83.5%، و 77 %، وإن كانت أعلى نسبيا لدى الذكور، فيما احتل التصويت لصالح المرشح الذي ينتمي إلى الحزب أو التنظيم نفسه الذي ينتمي إلية الناخب المرتبة الثانية بنسبة 14%، وتتقارب نسبة هذا الخيار عند الذكور والإناث 14.4%،و 13.3%، فيما احتل محدد اختيار المرشح، حسب رغبة الأسرة المرتبة الأخيرة بنسبة 6.8% فقط، وهي نسبة متدنية، وترتفع نسبة اختيار المرشح والتصويت لصالحة وفقاً لرغبة الأسرة عند الإناث مقارنة بالذكور.

ويمكن تفسير اختيار المرشح والتصويت لصالحة وفقا للقناعة الشخصية إلى عامل الإقامة في الحضر، حيث يتعرض المواطنين في الحضر للعديد من المؤثرات الاتصالية والإعلامية التي تسهم مع غيرها من العوامل الأخرى في رفع المستوى الثقافي والسياسي للأفراد وبالتالي استقلاليتهم إلى حد كبير في اتخاذ قراراتهم المتعلقة بسلوكهم وتصرفاتهم ومشاركتهم في الحياة العامة والسياسية .ومن ذلك اختيارهم للمرشحين في الانتخابات العامة والتصويت لصالحهم.

ومما سبق يتضح ضعف تأثير الأسرة في قناعة ورغبة المواطنين وخياراتهم الانتخابية, وكذا ضعف عامل الانتماء السياسي الذي يشير بدورة إلى ضعف تأثير الأحزاب السياسة في الواقع الاجتماعي والسياسي, وبالتالي قدرتها على تأطير المواطنين وجذبهم إلى عضويتها ، وكذا ضعف الالتزام الحزبي للمنتمين منهم عند اختيارهم للمرشحين من جهة ثانية، ففي حين بلغ عدد المنتمين لأحزاب سياسية 459 فردا نجد أن 151 فقط هم من قالوا بأن اختيارهم للمرشح يكون وفقاً للانتماء السياسي.

ويمكن القول هنا أن التصويت وفقا للقناعة الشخصية يعني أن هناك العديد من العوامل الظرفية التي قد تؤثر في حسم خيار الناخب وتصويته لصالح المرشح، مثل الصفات الشخصية للمرشح ومكانته الاجتماعية وإمكانياته المالية أو فعالية الدعاية الانتخابية، أو قدرته على تقديم الخدمات أو الوعود الانتخابية إلى غير ذلك من المحددات الموقفية ، خلال الفترة التي يتم فيها إجراء الانتخابات.

جدول رقم (9)

اتجاهات المبحوثين حول تشجيعهم وتأييدهم للقريبة

حال ترشحها في الانتخابات

الإجابة	الجنس				الاجمالي	
	ذكر		انثى			
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
نعم	267	63.1	561	82.9	828	75.3
لا	156	36.9	116	17.1	272	24.7
الاجمالي	423	100	677	100	1100	100

تشير بيانات الجدول أن نسبة 75.3% من المبحوثين وهي النسبة الأعلى ستشجع وتؤيد ترشح أحد القريبات في حال أذا ما قررت الترشح في الانتخابات، في حين أن نسبة 24.7% وهي الأقل من المبحوثين لن يشجعوا أو يؤيدوا ترشح أحد قريباتهم، وقد ذكر هؤلاء أن أسباب عدم تشجيعهم ترجع إلى تحفظات أسرية " لتشدد الأسرة أو العائلة في هذه الأمور وعدم الرغبة في ذلك " ، لاعتقادهم بأنها " قد تتعرض للمضايقات بسبب الترشح في الانتخابات " ، وإما " للقناعة الشخصية " ، أو " لاعتبارات دينية " ، أو لأن " هذا العمل ليس من اختصاص المرأة وإن عملها بصورة رئيسية هو في المنزل" .

وتتفاوت النسبة بين الذكور والإناث في التشجيع والتأييد أو المعارضة لترشح القريبة، ففي حال التأييد يتبين أن النسبة ترتفع عند الإناث 83% مقارنة بالذكور 63%، أما في حال عدم التأييد فنجد العكس 37% عند الذكور مقارنة 17% عند الإناث.

إن ارتفاع نسبة المؤيدين لترشح أحدى القريبات من النساء في الانتخابات يمكن إرجاعه إلى شعور الأفراد،لاسيما النساء بنوع من التضامن أو التعصب العائلي والأسري للقريبة باعتباره واجب تفرضه طبيعة الانتماءات الأسرية أو العائلية كجماعة،أكثر من كونه اقتناع بقدرات وإمكانيات المرأة ،وهو ما يتبين من خلال تفضيل النسبة الأكبر من المبحوثين للمرشح الرجل في حال تنافسه مع المرأة رغم تمتعهما بنفس الكفاءة أو المستوى المتقارب من التعليم .

جدول (10)

اتجاهات المبحوثين حول وقوف القبيلة إلى جانب المرأة في الانتخابات.

الإجابة	الجنس				الإجمالي	
	ذكر		أنثى			
	العدد	%	ك	%	ك	%
نعم	85	20.1	149	22	234	21.3
لا	291	68.8	392	57.9	683	62.1
لا ادري	47	11.1	136	20.1	183	16.6
الاجمالي	423	100	677	100	1100	100

يتبين من الجدول السابق أن النسبة الأعلى من المبحوثين 62% يرون أن القبيلة لا تشجع المرأة على الترشح في الانتخابات،ولا تدعمها في حال ترشحها ، وعند إجابة المبحوثين عن السبب فقد تعددت إجابتهم وأبرزها تتمثل في " العادات والتقاليد التي تحكم أفراد القبيلة والتي تقف إلى جانب الرجل " ، " نظرتها للمرأة بأنها متخلفة" ،"تعصب القبيلة لصالح الرجل " ، " عدم قبول أفراد ألقبلية أن تحكمهم أو تمثلهم امرأة " ، " لأنها تنظر للمرأة بأنها عورة ولا يصح أن تختلط بالرجال" ،" لأن ترشح المرأة يمثل عيب عند القبائل " ، " أفضلية الرجل على المرأة" ، " عدم قدرة المرأة على تحمل المسئولية " ، " لأن الرجل هو المسيطر في القبلية " ، " لأن العقلية القبلية متخلفة ورجعية "، "لأن المكان الطبيعي للمرأة لدى القبائل هو البيت" ، " لأن المرأة مضطهدة من قبل القبلية " ، " لأن التعليم والوعي لدى القبائل لا يزال متدني" إلى غير ذلك من الأسباب .

في حين أن نسبة 21.3% هم من قالوا بتشجيع القبيلة ودعمها للمرأة في الانتخابات، كما أن نسبة 16.6% من المبحوثين أفادوا بعدم درايتهم. وتفسير نسبة من قالوا بدعم أو بعدم درايتهم نتيجة لضعف معرفتهم لطبيعة القبيلة, وأعرافها والعادات التي تحكم أبناءها وتحدد مكانتهم وأدوارهم الاجتماعية, ويرجع إلى طبيعة إلا قامة الدائمة للمبحوثين في الحضر, التي ينحسر فيه تأثير العادات والتقاليد القبلية بشكل نسبي. مقارنه بالريف.

ونظرا لأن القبلية لا تزال تمثل أبرز مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع اليمني وفاعل أساسي في نظامه السياسي بمؤسساته المختلفة ، فإن ذلك يؤثر بصورة مباشرة في تكوين هذه المؤسسات وممارستها لوظائفها ،كما يؤثر بدورة على مسألة تمكين المرأة وممارستها لحقوقها السياسية, ومن ذلك حقها في المشاركة الانتخابية كالتصويت والترشح والفوز في الانتخابات العامة، حيث يصطدم نيل وممارسة تلك الحقوق بالعقلية والثقافة القبلية الذكورية, التي تسهم بصورة فاعلة في تهميش وإقصاء المرأة من مؤسسات ومراكز صناعة القرار،كما يعمل المنتمين لهذه الثقافة والعقلية من خلال مواقعهم في المؤسسات المختلفة على إعادة إنتاج منظومة الأفكار والقيم التقليدية هذه بصورها ومظاهرها المختلفة، بغرض تكريس الواقع الاجتماعي والسياسي القائم والحيلولة دون تغييره.لضمان المحافظة على مكانتهم الاجتماعية ومواقعهم السياسية في المجتمع ومؤسسات الدولة .

جدول رقم (11)

يبين اتجاهات المبحوثين حول وقوف القبيلة

إلى جانب المرشح الرجل أم المرأة

الخيارات	الجنس				الاجمالي	
	ذكر		انثى			
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الرجل	389	92	597	88.2	986	89.6
المرأة	34	8	80	11.8	114	10.4
الاجمالي	423	100	677	100	1100	100

تشير البيانات الإحصائية في الجدول السابق أن غالبية المبحوثين بنسبة 89.6% يرون أن القبيلة ستقف إلى جانب الرجل في حال ترشح رجل وامرأة وكلاهما ينتميان إلى القبلية نفسها. وتتقارب نسبة من قالوا بهذا الرأي عند كلاً من الذكور والإناث 92% و 88%، في حين أن نسبة 10.4% هم من قالوا بأن القبيلة يمكن أن تقف إلي جاب المرأة. وقد جاءت نتيجة الجدول مؤيدة للجدول رقم (10) في عدم وقوف القبيلة إلى جانب المرأة حال ترشحها في الانتخابات بنسبة 62,1% ، كما أن القبيلة في الجدول رقم (11) ستقف إلى جانب المرشح الرجل في حال ترشحت في الدائرة نفسها امرأة بنسبة 89,6% وهذه النتيجة تعزز نتيجة الجدول رقم (8) كون غالبية المبحوثين ، أكدوا بأن مسألة اختيارهم للمرشحين نابعة من قناعتهم الذاتية

، تلك القناعة التي رسختها العادات والتقاليد القبلية المناصرة للرجل مقارنة بالنساء، وفقاً للأدوار الاجتماعية المحددة والمرسومة لكل منهما، حيث تنحصر مهام وأدوار المرأة بالأدوار الإنجابية والمهام المنزلية، في حين تعد مهام أو مجال ممارسة شئون الحكم والسياسية من اختصاص الرجال .

ومما سبق يمكن القول: أن القبلية باعتبارها مكون أساسي في البنية الاجتماعية التقليدية، تقوم العلاقة بين أفرادها على أساس روابط القرابة والبطريركية، وبالتالي تركز السلطة والقوة فيها بيد الرجال دون النساء، فإن ذلك يجعل الرجل يحتل مكانة عليا في حين تحتل المرأة مكانة دنيا، ويعزز هذا الوضع الاجتماعي والسياسي لكل من الرجل والمرأة طبيعة التقسيم الاجتماعي التقليدي للعمل، كما يؤدي هذه التقسيم وكذا طبيعة الأعراف والتقاليد المتوارثة, والثقافة الأبوية إلى تكريس علاقات النوع الاجتماعي التي تتسم بأنها علاقات تمييزية.ولما كانت القبلية تمثل أحدى المؤسسات الأولية والجماعات المرجعية الفاعلة في المجتمع اليمني. فهي تحدد للكثير من الأفراد سلوكهم الاجتماعي والسياسي، الأمر الذي يجعل منه سلوكاً اجتماعيا وسياسيا تمييزياً ضد المرأة بصورة عامة, ودورها ومكانتها الاجتماعية والسياسية في إطار القبيلة ذاتها أو المجتمع بصورة خاصة .

ثالثاً : دور الدولة وتنظيمات المجتمع المدني في تشجيع ودعم مشاركة المرأة في الانتخابات والفوز فيها

جدول (12)

اتجاهات المبحوثين حول مدى إدراكهم بأن الدولة

تسمح للمرأة بالترشح في الانتخابات العامة

الإجابة	الجنس				الإجمالي	
	ذكر		أنثى			
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
نعم	398	94.1	635	93.8	1033	93.9
لا	25	5.9	42	6.2	67	6.1
الإجمالي	423	100	677	100	1100	100

تشير بيانات الجدول السابق أن نسبة 93.9% من المبحوثين يرون أن الدولة في بلادنا تسمح للمرأة الترشح في الانتخابات، في حين أن نسبة 6% فقط هم من قالوا بأنها لا تسمح . وهو ما يبين أن معظم المواطنين يدركون سماح الدولة للمرأة الترشح في الانتخابات. ويمكن تفسير ذلك بقيام بعض النساء خلال الدورات الانتخابية التي شهدتها اليمن بالترشح أو الفوز في الانتخابات.وهو ما أكسب المواطنين الوعي والإدراك, أكثر من كونه استيعاباً لطبيعة النصوص الدستورية والقانونية, التي تنص على حق المرأة في التصويت والترشح في الانتخاب مثلها مثل الرجل ، ومن ثم فإن قيام المرأة وممارستها – العملية – لحقوقها التي كفلتها لها التشريعات والقوانين الوطنية والدولية ومن ذلك حقها في المشاركة السياسية الفاعلة بأشكالها المختلفة، هي الوسيلة الأكثر ايجابية وفعالية لزيادة الوعي بهذه الحقوق وتقبل أفراد المجتمع لممارستها .

جدول (13)

اتجاهات المبحوثين حول جدية الدولة في تشجيع المرأة

على ممارسة حقها في الترشح للانتخابات.

الإجابة	الجنس				الاجمالي	
	ذكر		انثى			
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
نعم	302	71.4	464	68.5	766	69.6
لا	72	17	94	13.9	166	15.1
لا ادري	49	11.6	119	17.6	168	15.3
الاجمالي	423	100	677	100	1100	100

تشير البيانات الإحصائية في الجدول السابق أن نسبة 69.6% من المبحوثين يرون أن الدولة جادة في تشجيعها ودعمها للمرأة في ممارسة حقها في الترشح أو الفوز في الانتخابات العامة.في حين أن نسبة 15.1% يرون أنها غير جادة ، وعن سبب عدم جدية الدولة في تشجيع المرأة وتمكينها من ممارسة حقها فقد تعددت الإجابات من وجهة نظرهم " لأن ما تقول به الدولة في الظاهر غير ما هو في الواقع " أو" لأنها امرأة لا تشجعها " لأنها تفضل الرجال " ، لأنها لا تعطي المرأة حقوقها كاملةً " ، " تسمح لها للترشح في الانتخابات نتيجة ضغط من دول أخرى " ، " لا تدعمها إلا إذا كانت مرشحة عن الحزب الحاكم ". كما أن نسبة 15.3% إجابتهم بعدم معرفتهم عما أذا كانت الدول تشجع أو لا تشجع المرأة على ممارسة حقها في الترشيح والفوز في الانتخابات.

ويتضح مما سبق أن النسبة الأكبر يعتقدون بأن الدولة جادة في تشجيع المرأة على الترشح في الانتخابات.. ويمكن تفسير سبب ارتفاع نسبة القائلين بهذا الرأي يعود إلى تضخيم الخطاب السياسي والإعلام الرسمي لدور الدولة والنخبة الحاكمة في تشجيع المرأة ومشاركتها في الانتخابات ،حيث أدى ذلك إلى اعتقاد الكثير من أفراد المجتمع بأن الدول تقوم بما يجب عليها في هذا الجانب،في حين أن الواقع السياسي يكشف محدودية وضعف دور الدولة في تشجيعها دعمها لمشاركة المرأة في الانتخابات،ويتبين خطأ هذا الاعتقاد وضعف هذا الدور ومحدوديته بمجرد عقد مقارنة بين أعداد ونسب المشاركين من الرجال والنساء في الدورات الانتخابية المحلية والنيابية والرئاسية التي تمت خلال الفترة الماضية ، إذ تبين تلك الأعداد والنسب المتعلقة بالمرشحين والفائزين في هذه الانتخابات طبيعة الفجوة النوعية القائمة في مجال المشاركة الانتخابية، بل أن مشاركة المرأة كمرشحة ومنتخبة قد شهدت تراجعا من دورة انتخابية إلى أخرى.

ونستنتج من الجدول السابق أن الثقافة التقليدية هي الثقافة الأكثر تأثيرا مقارنة بالثقافة الحديثة يشمل ذلك عدد كبير من أفراد النخب السياسية لاسيما الحاكمة،والجهات والمؤسسات المسئولة في الدولة ذات العلاقة والمعنية بقضية المرأة ومشاركتها في الحياة العامة والسياسية الأمر الذي أثر سلبا ولا يزال على دور الدولة في مجال تمكينها للمرأة لممارسة حقوقها السياسية. كما أدى إلى غياب التمثيل العادل لها . ويعتبر ذلك من أهم المعوقات التي تحد من تمكين المرأة سياسيا.

جدول رقم (14)

اتجاهات المبحوثين حول تشجيع الأحزاب للمرأة للترشح

في الانتخابات ودفعها للناخبين للتصويت لصالحها.

الإجابة	الجنس				الاجمالي	
	ذكر		انثى			
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
1- تشجيع الأحزاب للمرأة على ممارسة حقها في الترشح في الانتخابات.						
نعم	163	38.5	215	31.8	378	34.4
لا	159	37.6	166	24.5	325	29.5
لا ادري	101	23.9	296	43.7	397	36.1
الاجمالي	423	100	677	100	1100	100
2- قيام الأحزاب السياسية بحث الناخبين ودفعهم للتصويت لصالح المرأة في الانتخابات.						
نعم	249	58.9	360	53.2	609	55.3
لا	161	38.1	251	37.1	412	37.5
لا ادري	13	3	66	9.7	79	7.2
الاجمالي	423	100.1	677	100	1100	100

يتضح من الجدول السابق أن النسبة الأعلى من المبحوثين 36.1% قد أجابوا بعدم معرفتهم عما إذا كانت الأحزاب والتنظيمات السياسية تقوم بتشجيع المرأة للترشح في الانتخابات أو دعمها للفوز فيها، في حين أن 34.4% هم من قالوا بتشجيع ودعم الأحزاب السياسية للمرأة ، أما من قالوا بأن الأحزاب لا تقوم بتشجيع المرأة ودعمها للترشح أو الفوز في الانتخابات فقد بلغت نسبتهم 29.5%. وحول إجابة المبحوثين عن سبب ضعف ومحدودية دور الأحزاب والتنظيمات السياسية سواء في السلطة أو المعارضة في دعمها لترشيح النساء أو التصويت لصالح من ترشحن في الانتخابات.فقد ارجع المبحوثين ذلك لأسباب مختلفة تتمثل أبرزها في : " رغبة الأحزاب في أن يمثلها الرجال"، " نظرة ألأحزاب الدونية للمرأة"، " لاعتقادهم بان المرأة مخلوق ضعيف ولا تصلح للممارسة السياسية"،" معارضة بعض الأحزاب السياسية لترشح النساء في الانتخابات "، " سيطرة العرف القبلي على بعض الأحزاب وغياب الوعي بأهمية دورها " ، " لأنها تقف إلى جانب الرجل وتحط من مكانه المرأة "،"سياسات وحسابات خاصة بالأحزاب في الانتخابات " ،" لعدم رغبتها في منافسة المرأة للرجل " ،" لأنها لا تدعم المرأة إلا إذا كانت تنتمي للحزب نفسه " ، " لأن أغلبية مرشحي الأحزاب هم من الرجال " .

وتؤكد العبارات السابقة أن ضعف ومحدودية دور الأحزاب والتنظيمات السياسية في تشجيع ودعم المرأة في الانتخابات أصبح واقعا يدركه المواطنين ،وترجع أسباب هذا الضعف بعدم جدية ألأحزاب والتنظيمات السياسية والازدواجية الواضحة بين المواقف العملية من جهة والخطاب السياسي المعلن في الأدبيات والبرامج السياسية من جهة ثانية، ففي الوقت الذي تعمل الأحزاب السياسية بمختلف توجهاتها على دفع المرأة للمشاركة من خلال التصويت في الانتخاب العامة نجدها بعضها يتخاذل أو يمتنع عن ترشيحها أو دعمها للفوز في الانتخابات .وبالرغم من وجود تفاوت نسبي بين مواقف الأحزاب في الساحة،تجاه المرأة ومسألة ترشيحها إلا أن التجارب الانتخابية خلال الفترة الماضية ، أظهرت زيف مواقف الأحزاب السياسية ،حيث مارست بعض الأحزاب العديد من الضغوط تجاه بعض النساء اللاتي تقدمن للترشح في الانتخابات سواء كان ذلك في أطار الحزب نفسه أو المرشحات من أحزاب أخرى .

وفيما يتعلق بقيام الأحزاب بحث الناخبين ودفعهم للتصويت لصالح المرشحات يتضح أن نسبة 55.3% من المبحوثين هم من قالوا بأن ألأحزاب والتنظيمات السياسية تقوم بحث المواطنين ودفعهم للتصويت لصالح المرشحات من النساء في الانتخابات ويرون أن ذلك يتضح خلال المراحل المختلفة للعملية الانتخابية لاسيما أثناء الحملات الانتخابية ، حيث تعمد بعض الأحزاب التي تقوم بترشيح بعض النساء في الانتخابات إلى بذل كافة المساعي للتعريف بكفاءة المرشحة وقدراتها والدفع بالناخبين للتصويت لصالحها للفوز في الانتخابات من جهة، ولرغبة بعض الأحزاب في تحسين صورتها أمام منظمات المجتمع المدني والمجتمع الدولي من خلال محاولة إظهار اهتمامها ومناصرتها لقضايا المرأة ومشاركتها في الانتخابات في حين أن ما نسبتة 37.5%يرون أن الأحزاب لا تقوم بهذا الدور، فيما نسبة 7.2% وهي النسبة الأدنى من المبحوثين قد أفادوا بعدم معرفتهم.

جدول (15)

اتجاهات المبحوثين حول وجود أحزاب سياسية

تعارض ترشح المرأة في الانتخابات.

الإجابة	الجنس				الاجمالي	
	ذكر		انثى			
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
نعم	235	55.6	338	49.9	573	52
لا	165	39	280	41.4	445	40.5
لا ادري	23	5.4	59	8.7	82	7.5
الاجمالي	423	100	677	100	1100	100

تشير بيانات الجدول السابق أن نسبة 52% من المبحوثين هم من قالوا أن هناك أحزاب سياسية تعارض ترشح النساء في الانتخابات، إن الثقافة الذكورية المتحيزة للرجال ضد النساء لا تزال هي الثقافة الأكثر تأثيرا في المجتمع اليمني.كما لا يقتصر تأثيرها على الأفراد العاديين بل يتجاوز ذلك ليشمل عدد غير قليل من المثقفين والنخب الثقافية والسياسية في المجتمع، بما في ذلك قيادات الأحزاب والتنظيمات السياسية التي تؤل إليها مسألة اتخاذ القرارات الخاصة بشئون الحزب أو التأثير فيها، التي عادة ما تكون متحيزة ضد المرأة بسبب الموروث الثقافي والسياسي التسلطي، ومن ذلك ترشيح المرأة المنتمية لنفس الحزب أو التصويت لصالح المرشحات المنتميات لتنظيمات أخرى،أو كمستقلات،حيث تعمل بعض الأحزاب على تغليب وتقديم المصالح الآنية الخاصة بالحزب على حساب المصلحة العامة, وقضية مشاركة المرأة السياسية وعدالة تمثيلها في المجالس المنتخبة، ومراكز صناعة القرار . في حين أن نسبة 40.5% هم من قالوا بعدم وجود أحزاب تعارض ترشح المرأة، إن ما يتسم به الخطاب السياسي والإعلامي لمعظم الأحزاب السياسية خاصة الكبيرة والفاعلة منها على الساحة في السلطة أو المعارضة وما قد تقوم به من الدفع ببعض النساء للترشح في الانتخابات، لا يعدو أن يكون جزء من الدعاية الانتخابية والسياسية لهذه الأحزاب ومحاولة لتحسين وتجميل صورتها أمام الرأي العام المحلي, بغرض كسب أصوات الناخبين –خاصة النساء– والرأي العام الخارجي أو المؤسسات والهيئات الدولية, لكسب التأييد السياسي أو الحصول على التمويل والدعم المقدم لبرامج التنمية.

جدول رقم (16)

اتجاهات المبحوثين حول معرفتهم بوجود منظمات أو جمعيات تقوم

بتشجع أو دعم المرأة على الترشح أو الفوز في الانتخابات .

الإجابة	الجنس				الاجمالي	
	ذكر		انثى			
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
1- وجود منظمات أو جمعيات تشجع المرأة على الترشح ودعمها للفوز في الانتخابات						
نعم	175	41.4	179	26.4	354	32.2
لا	248	58.6	498	73.6	746	67.8
الاجمالي	423	100	677	100	1100	100
2- أهمية وجود جمعيات تهتم بقضايا النساء ودعمهن للحصول على حقوقهن.						
نعم	352	83.2	593	87.6	945	85.9
لا	58	13.7	46	6.8	104	9.5
لا ادري	13	3.1	38	5.6	51	4.6
الاجمالي	423	100	677	100	1100	100

تشير بيانات الجدول السابق أن نسبة 67.8% من المبحوثين قد أجابوا بعدم معرفتهم أو سماعهم عن وجود منظمات أو جمعيات تقوم بتشجيع النساء على الترشح في الانتخابات أو تقوم بتقديم الدعم لمن يترشحن في الانتخابات، في حين أن نسبة 32.2% هم من قالوا بمعرفتهم عن وجود مثل هذه المنظمات، الأمر الذي يظهر غياب هذه المنظمات وضعف دور المتواجد منها في تشجيع المرأة ودعمها للترشح في الانتخابات من خلال أوجه الدعم المختلفة التي يمكن لمثل هذه المنظمات تقديمها أو القيام بها،ومن ذلك ما يتعلق بمسألة التوعية بأهمية المشاركة في الانتخابات واختيار المرشحين والتصويت لصالحهم، وتدريب وتأهيل المرشحات والمسئولين عن إدارة الحملات الانتخابية على المهارات التي تتطلبها عملية الترشح, وغير ذلك من أوجه الدعم للتغلب على الصعوبات والمعوقات التي تحد من مشاركة المرأة كناخبة أو مرشحة .

إن ما يؤكد ضعف دور المنظمات والجمعيات هو عدم معرفة الكثير ممن قالوا بسماعهم ومعرفتهم عن وجود مثل هذه المنظمات لأسماء هذه المنظمات أو الجمعيات، فغالبتهم لم يستطع ذكر أسماء صحيحة أو أنه ذكر أسماء عامة أو جمعيات يتركز عملها في المجال الخدمي أو الرعائي " منظمة حقوق الإنسان " ،" منظمة أو جمعية حقوق المرأة " ،" جمعية الإصلاح الخيرية "، " جمعية المرأة " ، " جمعية الأسرة" " ،" جمعية الصالح الخيرية " ،"اليونيسيف" ،" اليونسكو" إلى غير ذلك من الأسماء التي ذكرها المبحوثين ، في حين أن عدد قليل منهم ذكر أسماء صحيحة لمثل هذه المنظمات مثل " ملتقي المرأة للتدريب والتأهيل " مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان " ،" منظمة بلا قيود " ، " اتحاد نساء اليمن".

إن الطابع الموسمي للأنشطة التي تتبناها أو تقوم بها الكثير من هذه المنظمات والجمعيات المعنية أو المهتمة بحقوق وقضايا المرأة هو الغالب على عملها، لاسيما ما يتعلق بالمشاركة في الانتخابات – التي عادة ما تكون غائبة عن أجندة هذه المنظمات حتى قبل إجراء الانتخابات بفترة قصيرة ، حيث تبدأ بممارسة بعض الأنشطة في هذا المجال أوانها تقتصر على الجوانب النظرية، وضعف أو إغفال الاهتمام بالجوانب العملية كالتأهيل والتدريب، حيث يمثل ذلك أحد الأسباب التي تؤدي إلى ضعف دورها في تشجيع ودعم مشاركة المرأة في الانتخابات,إلى جانب صعوبات أخرى تتعلق بالطبيعة البنيوية لهذه

الجمعيات – وغيرها من التنظيمات المدنية – سواء ما يتعلق بطبيعة عملها والأنشطة التي تقوم بممارستها ،وعلاقتها مع الدولة أو علاقتها البينية بغيرها من المنظمات ومسألة التمويل.حيث يسهم كل ذلك في غياب مثل هذا المنظمات أو عدم قيام الموجود منها بالدور المطلوب.

كما تشير تلك البيانات أن غالبة المبحوثين بنسبة 85.9% يرون أن وجود منظمات أو جمعيات تهتم بقضايا المرأة وتعمل على حصولها على حقوقها المختلفة وتمكينها من ممارسة هذه الحقوق شيء هام وضروري، في حين أن النسبة الأقل. هم من قالوا بعدم أهمية ذلك أو عدم درايتهم بأهمية جود مثل هذه الجمعيات. ويوضح ذلك الحاجة الفعلية لوجود هذه المنظمات باعتبارها أحدى أهم الوسائل التي يمكن أن تسهم من خلال أنشطتها المختلفة والمتعدد في تسليط الضوء على القضايا المختلفة التي تخص المرأة ومعاناتها ومن ذلك قضاياها الحقوقية ومشاركتها في المجال العام.والمجال السياسي تحديدا من خلال المشاركة أو التأثير في صناعة القرارات والسياسة العامة.

جدول رقم (17)

اتجاهات المبحوثين حول نزاهة الانتخابات

الخيارات	الجنس				الاجمالي	
	ذكر		انثى			
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
نزيهة	148	35	223	32.9	371	33.7
ليست نزيهة	222	52.5	268	39.6	490	44.5
لا ادري	53	12.5	186	27.5	239	21.7
الاجمالي	423	100	677	100	1100	100

تشير بيانات الجدول أن نسبة 44.5% من المبحوثين يعتقدون بان الانتخابات التي أجريت في بلادنا خلال الفترة الماضية لم تكن نزيهة، ، وعند إجابات المبحوثين حول الأسباب التي تجعل من الانتخابات من وجهة نظرهم تفتقر إلى النزاهة " وجود تزوير عند عملية الانتخاب والنتائج التي يعلن عنها" ، " لأن فيها شراء وبيع " ، " إغراء الناخبين بالمال " ، " وجود الغش "، " وجود الرشوة"، "تغير وتبديل صناديق الاقتراع " ،" غياب الشفافية" ، " تصويت الأطفال وصغار السن في الانتخابات "،" ممارسة الضغوط على الناخبين والمرشحين "، " وجود مشاكل فيما بين الأحزاب "، " العنف والقتل " .

في حين أن نسبة 33.7% من المبحوثين هم من يرون أنها كانت نزيهة،وعند سؤال المبحوثين عن معايير النزاهة من وجهة نظرهم فتمثلت إجاباتهم بـ " وجود حرية في التصويت واختيار المرشحين"،" وجود الديمقراطية " ، " وجود قوانين تنظم الانتخابات" ،" لأنها تسير بطريقة منظمة" ، " وجود أماكن سرية للتصويت " ،"وجود مندوبين من قبل الأحزاب ومراقبين دوليين". فيما نسبة 21.7% قد أجابوا بعدم معرفتهم عما إذا كانت الانتخابات نزيهة أم لا. ويدلل عدم المعرفة الى أن نسبة 33.5 % من النساء هن أميات وربات بيوت ، ولسن على إطلاع واسع بما يجري في الساحة السياسية, وما يكتب أو يذاع عن نزاهة أو عدم نزاهة الانتخابات العامة .

ومما سبق يتضح أنه بالرغم من أن نسبة من قالوا بعدم نزاهة الانتخابات ليست عالية إلا أنها تظل مرتفعة مقارنة بمن قالوا بنزاهة الانتخابات، لاسيما وان المبحوثين هم من سكان أحدى المدن الرئيسية وناخبين في دوائر انتخابية حضرية والتي عادة ما تكون مشمولة بالرقابة المحلية أو الدولية ،ألأمر الذي يجعل من العمليات الانتخابية فيها أقل عرضة للانحرافات والتجاوزات التي قد تشهدها بعض الدوائر الانتخابية في المناطق الريفية التي قد تفتقر لمثل تلك الرقابة .

أن ضعف الاعتقاد لدى المواطنين بنزاهة الانتخابات وما يتمخض عنها من نتائج يمثل أحد المظاهر السلبية التي يترتب عليها ضعف الثقة بالعمليات الانتخابية والعملية والديمقراطية بصورة عامة،كما ينعكس ذلك في السلوك الانتخابي والسياسي للناخبين، فعدم الاطمئنان إلى صحة الإجراءات المتبعة في الانتخابات والثقة بالنتائج التي تعبر عنها يؤدي إلى عزوف المواطنين عن المشاركة في الانتخابات والعملية السياسية بصورة عامة ، أو أن المشاركة في الانتخابات تكون مشاركة غير حقيقية تعتمد على التعبئة عن طريق حشد الناخبين للتصويت في الانتخابات دون الوعي بطبيعة الاختيارات السياسية، أو أن تتحد المشاركة في ضوء المصالح الفردية والشخصية الآنية التي يمكن أن تتحقق للشخص المشارك،وليس على أساس المصلحة العامة. الأمر الذي يؤثر سلبا على مشاركة المرأة في الانتخابات،سواء فيما يتعلق بطبيعة وسلامة إجراءات الترشح والمنافسة بين المرشحين،أو عملية تصويت الناخبين لصالح المرشحات من النساء.حيث يسهم ذلك في تضائل فرص ترشحها أو نجاحها في الانتخابات.

جدول (18)

اتجاهات المبحوثين حول نزاهة وعدالة القضاء

الإجابة	الجنس				الاجمالي	
	ذكر		انثى			
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
نعم	104	24.6	164	24.2	268	24.4
لا	278	65.7	353	52.1	631	57.4
لا ادري	41	9.7	160	23.6	201	18.2
الاجمالي	423	100	677	100	1100	100

تشير بيانات الجدول السابق أن 57.4% وهي النسبة الأعلى من المبحوثين يعتقدون أن القضاء غير نزيه ، نتيجة عدم الفصل في الدعاوي والشكاوي المقدمة للمحاكم وخاصة فيما يخص المسائل الانتخابية, وذلك بخصوص الفصل وعادل في حين أن نسبة 24.4% هم من قالوا بنزاهة وعدالة القضاء، فيما نسبة 18.2% أجابوا بعدم معرفتهم بنزاهة القضاء من عدمه .

ويتضح مما سبق أن من يعتقدون أن القضاء غير نزيه وعادل يشكلون النسبة الأعلى،الأمر الذي يبين ضعف ثقة المواطنين بنزاهة وعدالة القضاء وهو ما يؤثر سلبا في ممارسة المواطنين لحقوقهم بصورة عامة وحقهم في المشاركة الانتخابية خاصة،لاسيما النساء، إذ يسهم ذلك الضعف في تعرض الحقوق – التي كفلتها القوانين والتشريعات – للكثير من الممارسات والانتهاكات والتجاوزات غير القانونية،سواء كان ذلك من قبل الأفراد أو الجهات نظرا لعدم خضوعهم أو تعرضهم للمساءلة والعقاب .

إن مسألة في التصويت أو الترشح في الانتخابات – في مجتمع تقليدي يتسم بالسيطرة الذكورية وضعف الوعي الحقوقي والقانوني لأفراده، وكذا ضعف أو عدم إنفاذ القوانين – عادة ما تواجهه تنفيذ تلك الحقوق بالكثير من المخالفات والتجاوزات والعراقيل التي تؤدي إلى عدم المساواة بين الكفاءات السياسية سواء من الرجال أو النساء في ممارستهم لتلك الحقوق ،كما يؤدي إلى تعرض بعض النساء للضغوطات المختلفة بهدف منعهن عن ممارسة حقهن في الترشح في الانتخابات ومنافسة مرشحين آخرين ، أو القيام بالعديد من المخالفات والتجاوزات لعرقل فوزهن في الانتخابات. ومن ثم يمكن القول أن ضعف الثقة بالقضاء ونزاهته وعدالته يمثل أحد المعوقات الموضوعية في ضعف ممارسة ذوي الكفاءات العالية بشكل عام والمرأة بشكل خاص لحقوقهم السياسية ومشاركتهم في الانتخابات .

جدول (19)

اتجاهات المبحوثين حول قيام الجهات الأمنية

بدورها في حال الإساءة أو التعرض للمرشحات

الإجابة	الجنس				الاجمالي	
	ذكر		انثى			
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
تقوم بدورها	291	68.8	489	72.2	780	70.9
لا تقوم بدورها	132	31.2	188	27.8	320	29.1
الاجمالي	423	100	677	100	1100	100

تشير بيانات الجدول السابق أن نسبة 70.9% من المبحوثين يعتقدون أن الجهات الأمنية (الشرطة ، الأمن ، ،النيابات) تقوم بدورها في معاقبة من يتعرضون أو يسيئون للمرشحات أثناء العملية الانتخابية ابتداء بالدعاية الانتخابية وانتهاء بإعلان النتائج النهائية ويدلل ذلك أن المرأة بحاجة الى الحماية الدائمة كونها مخلوق ضعيف وعاطفي وهذا ما تجسده الثقافة السائدة في المجتمع ، وما أصبح راسخ لدى العاملين في تلك الجهات ، لذا أصبح لزاماً حماية المرشحين حتى الانتهاء من العملية الانتخابية . في حين أن نسبة 29% فقط هم من يعتقدون غير ذلك، وسبب ذلك من وجهة نظرهم " لأن هذه الجهات غير مقتنعة ومهتمة بمسألة ترشيح المرأة "، " لغياب الوعي بالحقوق عند هذه الجهات " ، " لأن هذه الجهات عادة ما تتعامل مع حقوق المرأة والمرشحات بشكل انتقائي" ، " لعدم رغبة هذه الجهات والمسئولين فيها في ترشح بعض النساء في الانتخابات " ، " لأن المرأة ليس لها نفوذ" ، " ووجود الرشوة ...الخ.

نستنتج مما سبق أن النسبة العالية من المبحوثين يؤكدون أن الجهات الأمنية تقوم بدورها في تسيير العملية الانتخابية في مختلف مراحلها بما يسهم من الحد من الممارسات السلبية أثناء العمليات الانتخابية والحد قدر الإمكان من حدوث مظاهر العنف في أوساط الناخبين والمرشحين ذوي الانتماءات السياسية و الحزبية

رابعاً : تأثير العوامل الذاتية للمرأة في مشاركتها في الانتخابات .

جدول (20)

اتجاهات المبحوثين حول موافقتهم بأن المرأة ضعيفة وعاطفية

ولا تصلح لممارسة السياسة .

الإجابة	الجنس				الاجمالي	
	ذكر		انثى			
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
نعم	204	48.2	320	47.3	524	47.6
لا	219	51.8	357	52.7	576	52.4
الاجمالي	423	100	677	100	1100	100

تشير بيانات الجدول السابق أن نسبة 52.4% من المبحوثين لا يوافقون على أن المرأة ضعيفة وعاطفية وبأنها غير قادرة على ممارسة السياسية.وهي نسبة مرتفعة.وقد ذكر هؤلاء عدداً من المبررات لوجهة نظرهم مثل " أن ضعف النساء سببه عادات وتقاليد المجتمع وليس المرأة نفسها " ، " لأن هناك نساء اثبتن نجاحهن وامتلاكهن للقدرات " ،" لأن النساء أكثر مثابرة ومصداقية من الرجال " ،"لأن هناك نساء راجحات العقل " ، " لا ينطبق هذا على كل النساء "،" لا توجد علاقة بين عاطفة النساء وممارستهن للسياسة" ، " لأن التاريخ اليمني والإسلامي حافل بأسماء النساء اللاتي مارسن السياسية " ، " لأن النساء أقل عرضة للفساد" . في حين أن نسبة 47.6% قالوا بموافقتهم بأن المرأة ضعيف وعاطفية ومن ثم فهي غير قادرة على ممارسة السياسية. ويتقارب رأي الذكور والإناث سواء بالموافقة أو غير الموافقة .

ويمكن تفسير ارتفاع نسبة من لا يوافقون على أن المرأة ضعيفة وعاطفية وأنها غير قادرة على ممارسة السياسية بالارتفاع نسبة المتعلمين من أفراد العينة والحاصلين على تعليم متوسط وتعليم عالي حوالي 60% تقريباً وبالتالي فإن ارتفاع المستوى التعليمي يعتبر مؤشراً قوي بأن المرأة لا تحكمها العاطفة وليست ضعيفة وإنما وصلت إلى مستوى مرتفع من التعليم وكذا اندماجها في تنظيمات سياسية حيث بلغت نسبة المنتميات إلى أحزاب سياسية حوالي 40,2% ، وبالتالي فإن المرأة وصلت إلى مرحلة من النضج السياسي تمكنها من ممارسة السياسة .

كما تسهم عوامل مختلفة كالإقامة الحضرية للأفراد وخروج المرأة واشتغالها ببعض الأعمال التي تنتمي إلى المجال العام لأسباب متعددة ومختلفة في تعديل وتغيير مواقف الأفراد واتجاهاتهم.

ونستنتج من التحليل السابق التأكيد على قدرة ومهارة المرأة، واشتغالها بمختلف الوظائف في الدولة أو في القطاع الخاص وكذا عملها وممارستها في المجال السياسي.

جدول (21)

اتجاهات المبحوثين حول عدم ترشيح النساء لأنفسهن يرجع

إلى شعورهن بضعف الكفاءة والثقة بالنفس.

الإجابة	الجنس				الاجمالي	
	ذكر		انثى			
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
نعم	284	67.1	444	65.6	728	66.2
لا	139	32.9	233	34.4	372	33.8
الاجمالي	423	100	677	100	1100	100

تشير بيانات الجدول السابق أن نسبة 66.2% من المبحوثين يرون أن عدم ترشيح النساء في الانتخابات سببه شعورهن بضعف الكفاءة والثقة بالنفس، وتتقارب هذه النسبة عند الذكور 67% والإناث 56.6%، في حين أن نسبة 33.8% قالوا بعدم صحة هذا الرأي.

وبالنظر إلى هذه النسب نستطيع القول أن ارتفاع نسبة من يرون بأن عدم ترشيح النساء في الانتخابات، يرجع إلى ضعف ثقة المرأة بنفسها أو كفاءتها إنما يشير إلى تمثل أفراد المجتمع الداخلي (تصورهم) –خاصة النساء– لنظرة المجتمع، التي تساهم في إعلا الثقافة الذكورية ، التي تتأسس على أن الضعف والعاطفة...الخ صفات تخص المرأة في حين أن القوة والكفاءة ...الخ هي صفات تقترن بالرجل.

ويمكن تفسير هذا الأمر وفقا لعالم الاجتماع الفرنسي" بييربورديو " بنظرة المجتمع المتمحورة حول الذكورة " والتي تجد مشروعيتها باستمرار في نفس الممارسات التي تحددها هذه النظرة ،فلما كانت استعدادات النساء هي التمثل الداخلي لحكم مسبق معاد للأنثوي مؤسس ضمن نظام الأشياء لا يكون بإمكانهم سوى أن يثبتن باستمرار هذا الحكم المسبق" ([11])ومن ثم يمكن القول أن ضعف أو عدم الثقة بالنفس وبالكفاءة والاقتدار لدى المرأة في منافستها للرجل في العمل والاشتغال في مجال السياسية والحكم، يمثل أحد أهم العوامل المرتبطة بالمرأة ذاتها والتي تحول دون مشاركتها الانتخابية الفاعلة.

بينما نلاحظ أن نسبة 33,8% لا يرون بأن عدم ترشح النساء في الانتخابات العامة يرجع إلى عدم الثقة بأنفسهن أو عدم كفاءتهن وذلك لكون بعض النساء وصلن إلى مستوى عالي من التعليم ، وكذا أصبحن ينتمين إلى أحزاب سياسية متنوعة يحتلين مواقع هامة في قيادات هذه الأحزاب كما أصبحن فاعلات في الحياة العامة ، لذا جاءت هذه النسبة مؤيدة للجدول السابق (20) والذي يؤيد أن المرأة لديها من القدرة والكفاءة العالية ما يمكنها من ممارسة السياسة .

[11] - بيير بورديو ، السيطرة الذكورة، ترجمة أحمد حسان ، دار العالم الثالث ، 2001م ، ص28 ..

خامساً : قدرة المرأة المرشحة على القيام بالمهرجانات الانتخابية، وتأثير ضعف امتلاكها للإمكانيات المادية في الفوز في الانتخابات.

جدول (22)

اتجاهات المبحوثين حول قدرة المرأة المرشحة في الانتخابات

على القيام بالمهرجانات الانتخابية.

الإجابة	الجنس				الاجمالي	
	ذكر		انثى			
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
نعم	263	62.2	411	60.7	674	61.3
لا	160	37.8	266	39.3	426	38.7
الاجمالي	423	100	677	100	1100	100

يتبين من الجدول السابق أن نسبة 61.3% يرون أن المرأة تستطيع أن تقوم بالمهرجانات الانتخابية مثلها في ذلك مثل المرشح الرجل، كما نلاحظ أن نسبة تأييد الذكور 62,2% بالمقارنة مع تأييد الإناث 60,7% ويدلل ذلك من وجهة نظرهم أن المرأة لديها القدرات نفسها التي يمتلكها المرشح الرجل في القيام بالدعاية والمهرجانات الانتخابية التي تتطلبها عملية الترشح في الانتخابات, بغرض كسب تأييد الناخبين والتصويت لصالحها. وذلك لأن البعض استطعن الوصول إلى مستويات عالية من التعليم والاشتغال في مختلف الوظائف, وأحرزن تقدم ملموس في أعمالهن نتيجة لمهارتهن وامتلاكهن لقدرات وكفاءات عالية ، الأمر الذي يشير إلى ثقة الناخبين في قدرات المرأة. وهو ما يدحض القول بعدم قدرتها على إقامة المهرجانات التي تتطلبها عملية الترشح والمنافسة الانتخابية ،خاصة في حال توافر الإمكانيات اللازمة والدعم الجماهيري أو السياسي والحزبي، خاصة في المناطق والدوائر الانتخابية الحضرية التي تكون إقامة مثل هذه الحملات فيها أكثر سهوله ويسر وأكثر تقبل للمرأة وإقامتها لمثل هذه المهرجانات .

فيما نسبة 38.7% يرون أنها غير قادرة، وتتقارب تلك النسب عند الذكور والإناث نتيجة لصعوبات مجتمعية ناجمة عن الموروث الثقافي الذي يرى في خروج المرأة ومخاطبتها أو تواصلها مع الآخرين أمر يتعارض مع العادات والتقاليد العامة والأسرية ونوع من الإساءة التي قد تلحق بالعائلة وسمعتها الأمر الذي يعيق المرأة المرشحة ويحد من قدرتها التواصلية وإمكانية قيامها بالمهرجانات الانتخابية والدعائية لكسب تأييد ودعم الناخبين لترشحها أو التصويت لصالحها في الانتخابات، لاسيما في الدوائر الانتخابية المحلية والنيابية في المناطق الريفية التي تشكل دوائرها أغلبية الدوائر الانتخابية على مستوى الجمهورية.

جدول (23)

اتجاهات المبحوثين حول عدم تعرف الناخبين على شخصية المرأة المرشحة

وتأثير ذلك في عدم التصويت لصالحها

الإجابة	الجنس				الاجمالي	
	ذكر		انثى			
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
نعم	334	79	547	80.8	881	80.1
لا	89	21	130	19.2	219	19.9
الاجمالي	423	100	677	100	1100	100

يتبين من الجدول السابق أن أغلب المبحوثين بنسبة 80.1% يرون أن عدم تعرف الناخبين على شخصية المرأة المرشحة في الانتخابات يؤدي إلى عدم التصويت لصالحها في الانتخابات ، في حين أن نسبه 9%وهي الأدنى هم من يعتقدون إن ذلك لا يؤثر في التصويت لصالح المرشحة في الانتخابات. الأمر الذي يظهر أهمية وضرورة أن يكون المرشح معروفا لجمهور الناخبين، كما يتطلب تمتعه بحضور جماهيري قبل ترشحه في إطار دائرته المحلية أو النيابية أو على المستوى العام.إلى جانب أهمية وفاعلية إدارة حملته الدعائية والانتخابية وقدرته على انتقاء الأشخاص ذوي الكفاءة العالية للقيام بذلك، سواء كان المرشح مستقل أو مرشح عن حزب أو تنظيم السياسي.

أن معرفة الناخبين للمرشح تكتسب أهمية كبيرة في نجاح المرشح وتصويت الناخبين لصالحة،خاصة في إطار النظام الانتخابي القائم على الدائرة الفردية والمعمول به في اليمن ، حيث يكون اختيار المرشحين عادةً وفقاً لمعرفة الناخب لشخص المرشح، أكثر من اختياره وفقا لبرنامجه الانتخابي أو انتمائه السياسي، وهو ما يقتضي من المرشح مسبقا العمل في أوساط الجماهير والتعريف بشخصه بوسائل وطرق مختلفة، ومن ذلك العمل في المجال العام، أو قدرته على تقديم الخدمات للمواطنين وما قد يتمتع به من مكانة اجتماعية أو حضور سياسي.، بوصفها صفات تمكن الناخبين من التعرف علية.

إن الكثير من الخصائص أو الصفات السابقة لا يتساوى فيها الرجال والنساء إذ أن الكثير منها تكون متاحة ومهيأة للرجال أكثر من النساء نظرا لسيادة والتقاليد التي تمنع المرأة وتعيق خروجها وعملها وقدرتها على التواصل مع الآخرين على المستوى العام، الأمر الذي يؤدي إلى تقليص فرصها وقدرتها بالتعريف بنفسها لدى جمهور الناخبين وهو ما يؤثر سلبا بالتصويت لصالحها في حال ترشحها في الانتخابات.

ومن خلال الجدول رقم (22) والذي يتبين منه أن النسبة الأعلى من المبحوثين يرون أن المرأة المرشحة قادرة على القيام بالمهرجانات الانتخابية بنسبة 61,3% وأن أغلب المؤيدين هم من الذكور 62,2% ، في حين أن النسبة الأعلى في الجدول رقم (23) يرون أن عدم تعرف الناخبين على شخصية المرأة المرشحة يؤثر في عدم التصويت لصالحها بنسبة 80,1% وهي نسبة متساوية بين الذكور والإناث ويمكن الاستنتاج انه حتى في حال امتلاك المرأة للقدرات والمهارات والتي تتفوق فيها على الرجل فإن ذلك لا يمكن المرأة من منافسة الرجل في قضايا الشأن العام والقضايا السياسية تحديد ، فهذه القضايا وفقا للمورث الثقافي والسياسي هي حكر على الرجل دون المرأة .كنتيجة لطبيعة التنشئة الاجتماعية والتمييز السلبي الممارس ضد المرأة .

جدول (24)

اتجاهات المبحوثين حول عدم تمكن النساء المرشحات من الالتقاء والتواصل مع الناخبين وتأثير ذلك في نتيجة التصويت .

الإجابة	الجنس				الاجمالي	
	ذكر		انثى			
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
نعم	352	83.2	535	79	887	80.6
لا	71	16.8	142	21	213	19.4
الاجمالي	423	100	677	100	1100	100

توضح بيانات الجدول السابق أن نسبه 80.6% من المبحوثين وهي النسبة الأعلى يعتقدون أن عدم تمكن المرشحات من الالتقاء بالناخبين أو التواصل معهم نتيجة لعدد من الصعوبات المجتمعية والتي تناولتها الدراسة في تحليل الجدول السابق ، أمر يؤثر في نتيجة التصويت والفوز في الانتخابات، فيما نسبة 19.4% من المبحوثين وهي الأدنى لا يعتقدون أن ذلك يؤثر في نتيجة التصويت لصالح المرشحات وفوزهن في الانتخابات.

وتبين النسب السابقة إن مخاطبة الناخبين والتواصل معهم من الأمور الهامة التي تمكن المرشح من التأثير في قناعات الناخبين،كما تمكنه من التعرف والإلمام بظروف المواطنين واحتياجاتهم على المستوى المحلي أو العام، الأمر الذي يمكنه من صياغة برنامجه وعرضه على جمهور الناخبين وإقناعهم بقدراته على تمثيلهم بصورة جيده وعرض مشاكلهم أو نقل مطالبهم ومن ثم كسب أصواتهم الانتخابية. وتتطلب عملية الالتقاء بالناخبين والتواصل معهم العديد من المهارات التواصلية التي يفترض توفرها مسبقا في المرشح واكتسابها من خلال التدريب المسبق، وذلك بغرض تمكنه من مخاطبة الناخبين وإقناعهم بأفضليته عن بقية المرشحين.

ويمكن القول: أن التقاء وتواصل المرشح مع الناخبين، من الأمور الهامة المقررة لفوزه في الانتخابات، ومن ثم فإن ضعف أو عدم مقدرته على التواصل مع الناخبين تعد أحد العوامل الهامة في إخفاق الكثير من المرشحين خاصة النساء في الانتخابات ويرجع ذلك من جهة وإلى افتقار بعضهن للمهارات والقدرات اللازمة التي تمكنهن من التواصل مع المواطنين بصورة عامة والناخبين خلال فترة الانتخابات، أو إلى الصعوبات المجتمعية التي تضع الكثير من الحواجز أمامهن في تواصلهن مع الآخرين من جهة ثانية .

جدول (25)

اتجاهات المبحوثين حول ضعف امتلاك النساء للإمكانيات المالية

وتأثيرها في الفوز في الانتخابات

الإجابة	الجنس				الاجمالي	
	ذكر		انثى			
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
نعم	290	68.6	494	73	784	71.3
لا	133	31.4	183	27	316	28.7
الاجمالي	423	100	677	100	1100	100

يتبين من الجدول السابق أن النسبة الأعلى من المبحوثين 71.3% يرون أن ضعف امتلاك النساء للإمكانيات المالية يؤدي إلى عدم فوزهن في الانتخابات .فيما نسبة 28.7%من المبحوثين وهي الأدنى يرون عدم تأثير ذلك على فوزهن في الانتخابات .

ويتضح مما سبق مدى تأثير توفر الإمكانيات المالية اللازمة في فوز أو إخفاق المرشحين المتنافسين في الانتخابات، إذ تتطلب المنافسة الانتخابية، لاسيما منافسة المرأة للرجل إمكانيات مضاعفة نظراً للصعوبات التي تواجه المرأة في قدرتها على التواصل مع جمهور الناخبين والتعريف بشخصها وبرنامجها الانتخابي.وما تتطلبه الحملات الانتخابية وعملية الدعاية الانتخابية.

أن عدم تحديد قانون الانتخابات للسقف والمبلغ المالي المحدد لعملية الإنفاق على الحملات الدعائية والانتخابية – والتي تعد إحدى النقائص والثغرات القانونية – يؤدي إلى حدوث تفاوت كبير في الإنفاق فيما بين المرشحين وبالتالي التأثير في فرص نجاحهم في الانتخابات من جهة، وبين المرشحين

وفقا للنوع الاجتماعي (رجال /نساء) من جهة أخرى . وتتعاظم أهمية ودور المال في المنافسة الانتخابية في ظل النظام الانتخابي القائم على الدائرة الفردية ، يتطلب إمكانيات مالية مضاعفة، نظرا لأن الحملات الانتخابية هي حملات فردية لكل مرشح على حدة، والنفقات التي تتطلبها عملية تنقل وتواصل المرشح مع الناخبين في إطار الدائرة بهدف التعريف بشخص المرشح، وقيام بعض المرشحين ذو الإمكانيات المالية من توفير وسائل نقل للناخبين إلى مراكز الاقتراع – في ظل الطبيعة الجغرافية في اليمن في المناطق والدوائر الانتخابية الريفية – واختيار مندوبين المرشح في لجان التصويت والفرز ، إلى غيرها من الخدمات التي قد يتعين على المرشح تقديمها للناخبين قبل أو أثناء عملية الاقتراع، أو تتطلبها عملية كسبه لأصوات الناخبين.

ويمكن القول أن ضعف ومحدودية الإمكانيات المالية لمعظم النساء، يمثل أحد الأسباب الهامة في إحجامهن عن المشاركة السياسية وعدم الترشيح في الانتخابات،نظراً للكلفة المالية الكبيرة التي تتطلبها عملية الترشح وخوض المنافسة الانتخابية ، ويتضاعف تأثير توافر الإمكانيات المالية خاصة إذا ما رغبت المرأة في الترشح في الانتخابات كمستقلة أو أن تترشح باسم حزب سياسي يتصف بضعفه وافتقاره للإمكانيات المالية،وهي السمة التي تميز غالبة الأحزاب السياسية في الساحة، الأمر الذي يؤدي إلى استبعاد النساء من مجال المشاركة الانتخابية كمرشحات أو فائزات، حتى في حال تمتعهن بالكفاءة وامتلاكهن للقدرات الذاتية والقبول الاجتماعي أو الثقة في كسب أصوات الناخبين للفوز بنتيجة الانتخابات.

ثانيا:التحديات والصعوبات التي تواجه المرأة في الترشح والفوز في الانتخابات من وجهة نظر المرشحات.

بهدف التعرف على العوامل المساعدة على نجاح المرأة في الانتخابات والصعوبات التي تعترض ترشحها وفوزها فيها فقد شملت الدراسة الميدانية إجراء مقابلة مع عدد (8) نساء ممن ترشحن في الانتخابات المحلية الأخيرة عام 2006م. (6) منهن ترشحن في مدينة تعز بمديرياتها الثلاث المظفر ، والقاهرة، وصالة ، فيما (2) ترشحن في دائرتين محليتين في مديريتين ريفيتين من مديريات المحافظة، هما مديرية موزع، ومديرية الشمايتين. وكانت (5) من المبحوثات قد فزن في هذه الانتخابات فيما (3) لم يتمكن من الفوز،([12]) وقد تم عرض وتحليل إجابات المبحوثات من خلال المحاور التالية :

1- الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمبحوثات.

من خلال تحليل البيانات الأولية للمبحوثات فقد تبين أن أعمارهن تتراوح ما بين 30 سنة و 46 سنة. وهو ما يبين أنهن في سن الشباب، الأمر الذي يظهر تطلع المرأة في هذا السن وطموحها للمشاركة السياسية من خلال الترشح في الانتخابات للوصول إلى المواقع والمراكز القيادية وتوليها للمناصب العامة للمشاركة في صناعة القرارات أو التأثير عليها .

وفيما يتعلق بالحالة التعليمية للمبحوثات فقد كانت (3) منهن يحملن مؤهلات دراسية جامعية، فيما (2)حاصلات على مؤهل دبلوم بعد الثانوية، و(2) حاصلات على مؤهل ثانوية عامة، فيما(1) حاصلة على مؤهل تعليم أساسي. وهو ما يبين أن غالبيتهن يتمتعن بمستوى جيد من التعليم يتيح لهن المشاركة في الحياة السياسية– باعتبار أن مستوى التعليم يعد من أهم العوامل الاجتماعية التي تؤثر في عملية المشاركة السياسية .

وبخصوص الحالة الاجتماعية فقد كانت (3) منهن متزوجات فيما(2) عازبات، و(2) مطلقات، الأمر الذي قد يشير إلى ضعف أو انعدام تأثير متغير الحالة الاجتماعية للمرأة على قرارها بالترشح للانتخابات العامة.

وفيما يتعلق بطبيعة المهنة التي تمارسها أو مجال العمل، فقد تبين أن جميع المبحوثات يعملن في المجال العام ،حيث تعمل(6) في وظائف حكومية في مجال التربية والتعليم،والإعلام،والداخلية، أما بقية المبحوثات فتعمل أحداهن موظفه في جمعية خيرية، فيما تقوم الأخرى بمزولة عمل حر من خلال ملكها وإدارتها لمعهد تعلمي في مجال الحاسوب. ويتضح من طبيعة مهن المبحوثات أن العمل في المجال العام يمثل عاملا هاما ومؤثرا في مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية وتطلعها لشغل وظائف أو مناصب عامة .

---

[12] – شملت المقابلات الميدانية المرشحات التالية أسمائهن :

1- أمة الرحمن إبراهيم جحاف،مرشح عن المؤتمر الشعبي العام ، مديرية القاهر، الدائرة المحلية 3، بتاريخ 2008/9/10م
2- إقبال محمد العزعزي، مرشحة عن المؤتمر الشعبي العام ، مديرية الشمايتين، الدائرة المحلية، 20، بتاريخ، 200/9/22م
3- سميرة عبد العالم نعمان عابد، مرشحة عن الحزب الناصري الديمقراطي، مديرية القاهرة، الدائرة المحلية 18 ،بتاريخ ، 2008/9/13م
4- شادية محمد سعيد حسن، مرشحه عن المؤتمر الشعبي العام، مديرية المظفر، الدائرة المحلية، 10، بتاريخ، 2008/9/28م
5- عتاب صالح سعد الأنسي، مرشحة عن الجبهة الوطنية, مديرية القاهرة، الدائرة المحلية ، 5، بتاريخ2008/9/14م
6- نعائم محمد خالد الشرعبي ، مرشحة مستقل، مديرية موزع، الدائرة المحلية،2، بتاريخ، 2008/10/8م
7- نضال محمد حسن الشيباني، مرشحة عن المؤتمر الشعبي العام، مديرية ، المظفر، الدارة المحلية، 3، بتاريخ،2008/9/11م
8- يسرى اليوسفي – مرشحة عن المؤتمر الشعبي العام , مديرية القاهرة , الدائرة المحلية , بتاريخ 2008/9/24م

وبخصوص مستوى دخل المبحوثات فقد أفادت غالبية المبحوثات(7) بحصولهن على دخل ثابت فيما حالة واحد أفادت بأن دخلها غير ثابت بسبب طبيعة عملها الحر،وقد تراوح مقدار الدخل ما بين (28 ألف ريال)كأقل دخل ثابت و(50 ألف ريال)كأعلى دخل عند بعض المبحوثات، وكان مصدر الدخل في الغالب الراتب الشهري، الأمر الذي يشير إلى محدودية الدخل الشهري لغالبية المبحوثات، وبالتالي إمكانية تصنيف وضعهن الطبقي بالانتماء إلى الشرائح الدنيا من الطبقة المتوسطة في المجتمع اليمني. وعلى الرغم من محدودية الدخل الشهري للمبحوثات، إلا أن وجود دخل ثابت للمرأة رغم محدوديته – في ظل مجتمع تتسم فيه غالبية النساء بتبعيتهن الاقتصادية للرجل نظرا لانعدام الدخل لديهن– يمكن أن يكون له أثر إيجابي في تمتعهن بنوع من القدرات النسبية على اتخاذ بعض القرارات المتعلقة بنشاطهن، ومن ذلك قرار المشاركة السياسية كالترشح في الانتخابات.

أما عن الانتماء السياسي للمبحوثات، فقد تبين أن جميعهن ينتمين إلى أحزاب سياسية، إذ تنتمي (6) منهن للحزب الحاكم المؤتمر الشعبي العام، حيث تشغل(4) منهن مناصب قيادية على مستوى المراكز والدوائر الحزبية، فيما (2) من المبحوثات ينتمين لأحزاب سياسية معارضة، هما الحزب الناصري الديمقراطي، وتشغل فيه رئيسة القطاع النسائي لفرع الحزب في المحافظة، فيما المبحوثة الأخيرة تنتمي إلى تنظيم الجبهة الوطنية، وباستثناء مبحوثة واحدة ترشحت بصفة مستقلة رغم انتمائها الحزبي للمؤتمر الشعبي، فقد كانت بقية المبحوثات مرشحات عن أحزابهن السياسية.

2- النشاط العام والسياسي للمرشحات (المبحوثات) وتأثيره في ترشحهن وفوزهن في الانتخابات .

تقتضي عملية المشاركة السياسية باعتبارها سلوكا سياسيا إيجابيا ، أن يتمتع الفرد المشارك بتكوين شخصي وثقافي وسياسي، يمكنه من التفاعل الايجابي والمشاركة. وتلعب العديد من العوامل كالتعليم والقراءة والاطلاع، والنشاط العام،ومجال العمل أو العمل العام والاهتمامات العامة ، ...إلخ ،تلعب دوراً هاما في هذا التكوين، كما تتطلب عملية المشاركة من خلال الترشح في الانتخابات–كأحد مظاهر عملية المشاركة السياسية بصورة عامة – التدرج في ممارسة الأنشطة السياسية، فالمشاركة السياسية ذات طابع تراكمي ، فالمشارك في المستويات العليا غالبا ما يقوم بالمشاركة في المستويات الدنيا.

وقد أوضحت المبحوثات(المرشحات) التي شملتهن الدراسة الميدانية أن حصولهن على مستوى جيد من التعليم، يأتي في مقدمة العوامل التي أسهمت في تكوينهن الشخصي والثقافي والسياسي، يلي ذلك من حيث الأهمية الحياة العملية من خلال ممارستهن للعمل في المجال العام، والقراءة والاطلاع على الكتب والمجلات، ومن خلال وسائل الإعلام والاتصال الحديثة كالقنوات الفضائية والانترنت ، والاهتمام بمتابعة القضايا السياسية، ومشاركتهن في أنشطة سياسية،كالاشتراك في لجان إدارة الانتخابات، أو التصويت فيها،والانتماء إلى تنظيمات المجتمع المدني،كالجمعيات والنقابات، والتواصل والاحتكاك بالآخرين من خلال ممارستهن لعملهن، أو ممارسة بعض الأعمال الاجتماعية والخيرية على مستوى دوائرهن المحلية ، والتعاون والتواصل مع الناس، حيث أكدن أن كل ذلك قد أسهم في تكوين شخصياتهن.

وبصورة عامة يكن القول أن أهم العوامل التي ساهمت في تكوين شخصيات المبحوثات قد تمثلت بالأتي :

- الحصول على قدر مناسب من التعليم .
- العمل في المجال العام وممارسة وظائف حكومية أو أعمال خاصة (الحياة العملية).
- التثقيف الذاتي من خلال القراء ة والاطلاع ومتابعة القضايا العامة .
- الاشتراك أو ممارسة بعض الأنشطة والأعمال الخيرية والاجتماعية والسياسية.
- التواصل والتعاون مع المواطنين والاهتمام بالقضايا والمشكلات العامة التي يعانون منها، على المستوى المحلي أو المستوى العام.

– متابعة المبحوثات للبرامج السياسية والصحف المحلية وتقديمهن للخدمات في دوائرهن المحلية :

وحول اهتمام المبحوثات بمتابعة البرامج السياسية فقد أكدت الغالبية (7) إنهن يتابعن بعض البرامج السياسية في القنوات الفضائية، مثل نشرات الأخبار والخطابات السياسية لرئيس الجمهورية والمسئولين في الدولة أو اللقاءات والمقابلات مع الشخصيات السياسية وكذا بعض البرامج التي تتعرض لقضايا تخص اليمن في القنوات الفضائية ، والبرامج السياسية في بعض القنوات الإخبارية كبرنامج الاتجاه المعاكس ، وبرنامج بلا حدود في قناة الجزيرة، وقناة المحور، والأخبار المحلية، إلى غير ذلك من البرامج. فيما أكدت (6) ممن شملتهن المقابلة إنهن يتابعن بعض الصحف المحلية. كالصحف الرسمية (الثورة والجمهورية)،أو الصحف المستقلة كصحيفة الأيام، أو بعض صحف أحزاب المعارضة كصحيفة الثوري،أو صحيفة الإحياء العربي ، فيما أفادت (2) أنهن لا يهتمين بمتابعة الصحف المحلية.

أما عن تقديم المرشحات للخدمات للمواطنين. بصورة خدمات شخصية أو عامة في أطار الدائرة المحلية، قبل أو أثناء ترشحهن في الانتخابات. فقد أكدت غالبية المبحوثات (7) أنه سبق لهن أن قمن بتقديم بعض الخدمات للمواطنين على مستوى دوائرهن المحلية التي ترشحن فيهن، سواء من خلال عملهن،أو بصورة تطوعية مثل خدمة الطلاب والطالبات وأوليا أمور الطلاب وذلك لمن يعملن في المجال التربوي، أو البحث عن وظائف لأبناء الدائرة، وتقديم بعض المساعدات لحالات مرضية من خلال الجهات المختصة أو القطاع الخاص ورجال الخير، أو المطالبة والمتابعة بغرض حصول بعض الأسر الفقيرة على معاشات الضمان الاجتماعي لدى صندوق الرعاية الاجتماعية، ومتابعة بعض المشاريع الخاصة بالبنية التحتية في أطار الدائرة الانتخابية (ماء، كهرباء، صرف صحي مراكز محو الأمية ،مركز تعلم الخياطة والتطريز)، أو تقديم بعض الخدمات الشخصية للمواطنين بصورة مباشرة أو لدى الجهات المعنية ...إلخ.

ـ ممارسة المرشحات (المبحوثات) للنشاط السياسي ، والانتماء إلى تنظيمات المجتمع المدني.

وفيما يتعلق بقيام المرشحات بممارسة نشاطا سياسيا من نوع ما، فقد أكدت (3) مبحوثات أنهن ينتمين إلى أحزاب سياسية. غير أن انتمائهن لمجرد الانتماء فقط أو الحصول على بطاقة العضوية في الحزب، وأنهن لا ينشطن في إطار أحزابهن السياسية. بسبب عدم اهتمامهن ورغبتهن من جهة، أو بسبب ضعف نشاط بعض الأحزاب وضعف فاعليتها، أو عدم تقارب وجهات النظر مع القيادات المسئولة في هذه الأحزاب من جهة أخرى، فيما أكدت (4) مبحوثات أنهن أعضاء قياديات في أحزابهن السياسية على مستوى المراكز أو الدوائر الانتخابية.

أما عن الأنشطة السياسية الأخرى، فقد أكدت المبحوثات أنهن قد شاركن كناخبات أو مشاركات في إدارة العملية الانتخابية المحلية ،أو النيابية أو الرئاسية التي أُجريت خلال الفترة الماضية، أو سبق لبعضهن المشاركة في الحملات الانتخابية لصالح بعض المرشحين في هذه الانتخابات.

وعن الأحزاب السياسية التي تنتمي إليها المبحوثات فقد أوضحت (5) مبحوثات أنهن ينتمين إلى الحزب الحاكم المؤتمر الشعبي العام، وأن انتمائهن لهذا الحزب كان في فترة سابقة لترشحهن في الانتخابات، أما عن سبب اختيارهن لهذا الحزب فقد أوضحن أن ذلك يرجع بصفة أساسية لكونه الحزب الحاكم ، أو لأنهن يعتقدن أنه الحزب الأفضل والأكثر اعتدالا في مواقفه، مقارنة بغيره من الأحزاب المتواجدة في الساحة السياسية، أما بقية المبحوثات وعددهن (2) فتنتمي أحداهن للحزب الناصري الديمقراطي، فيما تنتمي الأخرى للجبهة الوطنية – وهما من أحزاب المعارضة التي تصنف بمولاتها للسلطة والحزب الحاكم – أما عن سبب اختيارهن لهذه الأحزاب فقد تمثلت أما بسبب القناعة الشخصية للمرشحة، أو بهدف الحصول على مساندة ودعم الحزب في الترشح في الانتخابات، وكان انتمائهن لهذه الأحزاب في العام 2006م وهو العام نفسه الذي ترشحن فيه للانتخابات المحلية. الأمر يشير إلى أمرين

يتمثل الأول في لجوء بعض النساء الراغبات في الترشح إلى الانتماء إلى بعض الأحزاب بغرض تمكنهن من الترشح بأسماء هذه الأحزاب، أو الحصول على مساعدتها في الانتخابات، نظرا للصعوبات التي تواجهه النساء الراغبات في الترشح في الانتخابات كمستقلات، فيما يتمثل الأمر الأخر بقيام بعض الأحزاب بترشيح بعض النساء في الانتخابات بغرض تحسين صورتها أمام الرأي العام بوقوفها إلى جانب المرأة وترشيحها في الانتخابات على الرغم من إدراك هذه الأحزاب لصعوبة فوزهن في الانتخابات لأسباب متعددة تتمثل أبرزها بضعف هذه الأحزاب وضعف تواجدها الحقيقي في الساحة، أو امتلاكها لقاعدة جماهيرية يمكن التعويل عليها في دعم مرشحيها في الانتخابات، وهو ما تؤكده نتائج الانتخابات خلال الفترة الماضية.

ويتضح مما سبق أن الانتماء للأحزاب السياسية يتخذ في كثير من الأحيان الطابع المصلحي أو العلاقة الزبونية، أما بغرض الحصول على تسهيلات من نوع ما، أو تحقيق مكاسب شخصية أوظيفية، خاصة المنتمين للحزب أو الأحزاب الحاكمة بسبب امتلاكها للكثير من المقدرات نتيجة للتداخل القائم أو التماهي بين أجهزة الدولة والحزب أو الأحزاب الحاكمة،من جهة أو بغرض الحماية من بعض الممارسات والمضايقات التي قد تتعرض لها النساء، لاسيما العاملات في الوظائف الحكومية أو من يتولين مناصب قيادية في مجالات عملهن، أكثر من كونه اقتناعا واعيا بالحزب وأهدافه أو دوره في الحياة السياسية.

أما عن عضوية المبحوثات في تنظيمات المجتمع المدني كالنقابات والجمعيات الأهلية فقد تبين أنه باستثناء إحدى المبحوثات التي ليست عضو في أيا من تنظيمات المجتمع المدني ، فأن بقية المبحوثات أعضاء في جمعية و نقابة، أو أكثر من جمعية في الوقت نفسه، حيث تنتمي (4) منهن إلى عضوية اتحاد نساء اليمن فرع المحافظة ، فيما تحتل اثنتين منهن مناصب قيادية في جمعيات أخرى، كرئيسة جمعية أو الأمين العام أو مسئولة مالية، وكذا عضويته بعضهن في النقابة التابعة لمجال العمل.

أما عن الدور الذي لعبته هذه التنظيمات في دعم ترشيح المبحوثات، فقد أكدن على عدم قيام الجمعيات أو النقابات بأي دور. كما لم تقدم أية دعم أو مساعدة لهن أثناء ترشحهن.الأمر الذي يشير إلى غياب دور الجمعيات والنقابات – باعتبارها مؤسسات أولية لتدريب وتأهيل الأعضاء على ممارسة السياسية وتقلد المناصب القيادية – في الدفع بأعضائها للترشح في الانتخابات أو مسانده أعضائها في حال ترشحهم في الانتخابات، كما يكشف ذلك عن ضعف مثل هذه التنظيمات المدنية وعدم قيامها بمهامها ومسئوليتها، لاسيما تلك المعنية بقضايا المرأة من جهة، وغياب الإدراك لدى قياداتها بأهمية تكامل عملها ودورها ، في تدريب وتأهيل أعضائها وتجنيدهم، ومن ثم الدفع بهم والوقوف خلفهم لإيصالهم إلى مراكز صناعة القرار، الأمر الذي يمكن أن يسهم في حال تواجدهم في هذه المراكز في تمثيل هذه التنظيمات وحضورها والتأثير في قراراتها.

3- تأثير الأسرة على مشاركة المرشحات (المبحوثات) في الانتخابات .

تلعب الأسرة دوراً هاما ومؤثراً في تشكيل العلاقات الاجتماعية بين أبنائها من الذكور والإناث من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، والقرارات التي تتخذ بشأن تخصيص الموارد وتوزيع الأدوار بين الإناث والذكور وقدر الاستقلالية المسموح بها للإناث مقارنة بالذكور، كما تتأثر الأسرة وعملية التنشئة الاجتماعية والسياسية التي يتلقاها الأفراد بالإطار المجتمعي، بما يحتويه موروثة الاجتماعي من عادات وتقاليد تتحكم في شكل العلاقة القائمة بين النساء والرجال. وتؤثر في الموارد والفرص المتاحة لكل منهم وفي الأنشطة التي يمكن لهم ممارستها والشكل المقبول لمشاركتهم في المجتمع([13]).

13 - عُلا أبو زيد، النوع والحكم الرشيد في: الحكم الرشيد والتنمية في مصر، ، مصطفى كامل السيد (محرراً) ،القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، 2006م ، ص 189م.

إن ممارسة الأسرة للتمييز بين أفرادها وفقا لعامل الجنس أو النوع يؤثر بصورة مباشرة في قرار هؤلاء ألأفراد في عملية المشاركة في الحياة العامة والسياسية بصورة خاصة، حيث يجعل من دعم وتأييد الأسرة ينحصر لصالح الذكور دون النساء في الغالب،كما يجعل من ممارسة الأسرة للتميز السلبي ضد الإناث أن يؤدي إلى إضعاف أو عدم أو مشاركتهن في الحياة العامة والسياسية، ويحدث عكس ذلك في حال عدم ممارسة الأسرة للتمييز السلبي ضد الإناث.

وحول شعور المبحوثات بممارسة أسرهن للتمييز السلبي ضدهن أوضحت (3) أنهن لم يكن يشعرن بوجود نوع التميز السلبي في إطار الأسرة. فيما أوضحت (5)أنهن كن يشعرن بوجود نوع من التميز لصالح الأفراد الذكور في إطار الأسرة. غير إنهن قد استطعن التغلب على هذا التمييز من خلال حصولهن على التعليم وإثبات ذاتهن في الحياة العملية،وفي عملهن في وظائف عامة، الأمر الذي أدى إلى تقبل أسرهن لأدورهن الجديدة والثقة في قدراتهن.

أما ما يتعلق بقيام أحد أو بعض أفراد الأسرة بممارسة عملا أو نشاطا سياسيا، فقد أوضحت اثنتان من المبحوثات أن أزواجهن يمارسون نشاطا سياسيا، بوصفهما عضوين في حزبين سياسيين، فيما أوضحت بقية المبحوثات عدم ممارسة أحد أو بعض أفراد الأسرة لأي نشاطٍ سياسيٍ. الأمر الذي يبين أن ممارسة أو اشتراك معظم المبحوثات في العمل السياسي لا يرجع بصورة أساسية إلى تأثير الخلفية الاجتماعية والسياسية للأسرة أو يشكل امتداد لها.

ومن جهة أُخرى أوضحت (5) مبحوثات أنهن يجدن تشجيع من أسرهن على القيام ببعض الأنشطة الاجتماعية والأعمال الخيرية وتقديم المساعدة للناس من خلال عملهن، أو تقديم المساعدات للأسر الفقيرة في إطار دوائرهن الانتخابية، أو العمل على محو أمية الكبار وتنمية المهارات للفتيات وتشجيعهن على الالتحاق بدورات عامة، أو التنسيق لذلك مع بعض المراكز أو الجهات التي تقوم بعمل مثل هذه الدورات،والتشجيع أيضا على ممارسة أنشطة سياسية كحضور الندوات واللقاءات والنقاشات العامة أو الانخراط في عضوية بعض الجمعيات الخيرية. فيما أوضحت (2) أن أسرهن لم تكن تقوم بتشجعهن على ممارسة مثل هذه الأعمال.

أما عن طبيعة دور أسر المبحوثات على قرارهن بالترشح وخوض الانتخابات فقد أكدن جميعهن أن دعم الأسرة والأهل والأقارب من العوامل الهامة التي ساهمت في دفعهن للترشح أو الفوز في الانتخابات، على الرغم من تعرض بعض المرشحات وأسرهن لبعض المضايقات من قبل المرشحين المنافسين أو بعض مؤيديهم من الناخبين كما أفادت بعض المبحوثات .

ويتضح مما سبق تأثير الوسط الاجتماعي، والأسرة تحديداً باعتبارها أحد أهم المؤسسات الاجتماعية ، وأهمية ودورها كجماعة مرجعية في تهيئة الظروف الأسرية للدفع بالنساء للممارسة أنشطة تنتمي للمجال العام أو المجال السياسي ، الأمر الذي يساعد المرأة على المشاركة في الانتخابات من خلال عملية الترشح فيها .

وفيما يتعلق برأي المبحوثات عن دور الثقافة السياسية السائدة في المجتمع وتأثيرها في مشاركة المرأة في الانتخابات بأشكالها المختلفة. فقد أجمعن أن الثقافة السياسية السائدة لا تزال تشكل احد المعوقات الحقيقية التي تؤثر بصورة سلبية على مشاركة المرأة في الحياة العامة والحياة السياسية– رغم اعتقادهن بوجود تحسن إيجابي نسبي في نظرة أفراد المجتمع نحو المرأة وعملها في المجال السياسي – حيث تعمل الثقافة السائدة في المجتمع اليمني على ربط قيم الانجاز في المجال السياسي بالرجل دون النساء بسبب الموروث الثقافي والسياسي الذكوري والتسلطي، وإلى حداثة التجربة السياسية والديمقراطية،

واستخدم مشاركة النساء في الانتخابات ، كناخبات أو مرشحات سواء من قبل النظام السياسي أو الأحزاب والتنظيمات السياسية كنوع من الدعاية السياسية والإعلامية والمزايدات السياسية، حيث تظل مشاركة غالبية النساء مشاركة غير حقيقية نظرا لعدم قدرتهن في التأثير الحياة السياسية .

4- الأسباب التي تدفع المرأة للترشح في الانتخابات.

تتعدد الأسباب التي قد تدفع بالفرد للمشاركة في الانتخابات، من خلال الترشح لعضوية المجالس المنتخبة، وفيما يتعلق بالأسباب التي دفعت بالمبحوثات للترشح في الانتخابات المحلية الأخيرة ، فقد تبين تعدد هذه الأسباب، والتي يمكن تصنيفها إلى الأتي :

- أسباب ذاتية :

تتمثل برغبة المرشحة وشعورها بضرورة وأهمية ممارستها لحقوقها السياسية التي كفلها لها الدستور والقانون والمساهمة في " انتزاع حقوق المرأة في المشاركة في الحياة العامة والسياسية التي لا تزال رهينة لنظرة المجتمع القاصرة للمرأة وحقوقها "، أو نتيجة للاهتمام المرشحة بالأمور السياسية، وكذا رغبتها في تحقيق ذاتها من خلال ترشحها للعضوية في المجالس المنتخبة. أو الفوز بالعضوية في هذه المجالس، أو لخوض المرشحة لتجربة سابقة ناجحة في الترشح والفوز في الانتخابات ، الأمر الذي يدفع بها لتأكيد هذا النجاح. ومما سبق يمكن استخلاص أن المرأة تشعر بدورها في المجال السياسي وبأهمية قيامها بدورها في هذا المجال مثلها مثل الرجل وعلى قدم المساواة في تحيق أهداف المجتمع.

- أسباب اجتماعية:

يتمثل أبرزها في دور الأسرة (الأب، الزوج، الأخوة، الأهل والأقارب...إلخ) في تشجيع المرشحة على خوض تجربة الترشح في الانتخابات. فباستثناء مرشحة واحدة والتي أوضحت أنها واجهت معارضة من قبل أسرتها عندما قرارات الترشح في الانتخابات، غير أنها استطاعت التغلب على ذلك في نهاية الأمر، من خلال إقناعهم بترشحها ومن ثم الوقوف إلى جانبها. فقد أكدت بقية المبحوثات أن أسرهن لم يعترضن على مسألة ترشحهن في الانتخابات، حيث نظرت الأسرة لترشحهن في الانتخابات بأنها مسألة طبيعية، كما أنهن حظين بتشجيع ودعم أسرهن المعنوي والمادي والعملي من خلال قيام أفراد ألأسرة، بممارسة الدعاية الانتخابية لصالحهن،والوقوف إلى جانبهم في مختلف مراحل خوضهن تجربة الترشح في الانتخابات .ويمكن تفسير تشجيع ودعم الأسرة للمبحوثات في الانتخابات إلى شعور الأفراد بأهمية المكانة الاجتماعية التي ستحظى بها الأسرة في حال فوز أحد أعضاها في الانتخابات.

وإلى جانب دور الأسرة هناك أسباب اجتماعية أخرى تدفع بالمرأة إلى الترشح في الانتخابات، مثل شعور المرشحة باحتياج المواطنين لشخص يمثلاهم التمثيل الجيد ويهتم بنقل مطالبهم وتوصيل احتياجاتهم للجهات المسئولة، أو الشعور بقدرة المرشحة على تقديم الخدمات للمواطنين من أبناء الدائرة والتواجد بشكل أو بصوره رسمية من خلال اكتسابها صفة العضوية في المجالس المنتخبة، الأمر الذي سيمكنها في حال فوزها في الانتخابات من القيام بذلك بصورة أفضل،إلى جانب ثقة المرشحة بشعبيتها بين المواطنين لما تقدمه لهم من خدمات سواء بشكل شخصي أو من خلال عملها، وكذا الشعور أو الإحساس بالمسئولية تجاه استكمال بعض المشاريع أو الخدمات السابقة التي سبق للمرشحة أن قامت بمتابعتها لدى الجهات المختصة،والتي تستلزم ضرورة متابعتها على مستوى دائرتها الانتخابية.

وتمثل الأسباب السابقة أبرز الدوافع الاجتماعية للترشح في الانتخابات، الأمر الذي يمكن معه الاستنتاج أن المرأة ورغم مشاركتها المحدودة من خلال الترشح في الانتخابات، تلعب دوراً أسياسيا وهاما في تأسيس وخلق قيم سياسية في نفوس أبناء المجتمع، كما أن تشجيع الأسرة للمرأة للترشح في

الانتخابات يعني حدوث تغييرا إيجابيا– وإن ظل محدودا – في طبيعة الأسرة وثقافة المجتمع ، من خلال تفهمها وتقبلها لطبيعة تعدد الأدوار الاجتماعية للمرأة في المجتمع، وعدم حصرها بدورها الأسري المتمثل بإنجاب وتربية الأبناء والاهتمام بالأمور المنزلية.

– أسباب سياسية:

تمثل ابرز الأسباب السياسية لترشح المرأة في الانتخابات – وفقا لما ذكرته المبحوثات – برغبة الحزب واختياره للمرأة للترشح باسمه، نظراً لثقة الحزب في إمكانية فوزها في الانتخابات. باعتبارها شخصية معروفة في أطار دائرتها الانتخابية، الأمر الذي سيتيح للحزب كسب مقعد الدائرة ، وهو ما أكدته من ترشحن عن المؤتمر الشعبي العام بوصفة الحزب الحاكم، حيث أكدت معظمهن أن سبب ترشحهن يرجع بصفة أساسية لاختيار الحزب لهن للترشح باسمة. أو الرغبة في تمثيل الحزب عند بعض المبحوثات ، أو رغبة الحزب في دعم المرأة للمشاركة في الانتخابات، أو الشعور بأهمية وجود امرأة تمثل النساء وتعمل على المطالبة بحقوقهن وتوصيل احتياجاتهن إلى المجالس المنتخبة، والرغبة في " تأكيد وترجمة وتوجهات رئيس الجمهورية وخطاباته السياسية التي تحث على دعم المرأة وترشيحها في الانتخابات"، وكذا المساهمة في تطوير التجربة الديمقراطية في المجتمع.

وبصفه عامة يمكن القول: أن اختيار الحزب للمبحوثة يمثل أكثر الأسباب السياسية أهمية في اختيار المبحوثات للترشح، حيث أكدت (6) مبحوثات – لاسيما من ترشحن عن الحزب الحاكم – أن ترشحهن كان بقرار الحزب أكثر منه قرارا شخصيا. إلى جانب الشعور بأهمية تواجد المرأة وتمثيلها في مراكز صناعة القرار أو المساهمة في تطوير التجربة السياسية.

5- العوامل المساعدة على مشاركة المرأة ونجاحها للفوز في الانتخابات.

وفيما يتعلق بالعوامل التي تساعد أو تمكن المرشحة على الفوز في الانتخابات فقد ذكرت المبحوثات أن هناك العديد من الأسباب التي يؤدي توافر بعضها أو كلها إلى تمكن المرأة من الترشح والفوز في الانتخابات وتتمثل أبرز هذه العوامل بالأتي:

- دعم الحزب الحاكم ، الذي يعد من أكثر العوامل أهمية في نجاح المرشحين بصفة عامة، ومن ذلك المرشحات من النساء في الانتخابات، بسبب امتلاكه للكثير من المقدرات والمقومات التي تمكنه من تذليل الكثير من الصعوبات التي قد يواجهها المرشح ، ومن ثم قدرته على استمالة الناخبين للتصويت لصالحه، الأمر الذي يعزز من فرصة بالفوز بنتيجة الانتخابات.
- قيام المرشحة وقدرتها على تقديم الخدمات الطوعية الشخصية أو العامة للمواطنين سواء في مجال عملها أو مجالات أخرى،مثل قدرتها على متابعة المشاريع الخدمية التي تخص الدائرة الانتخابية قبل أو أثناء فترة الترشح للانتخابات، الأمر الذي يكسبها شعبية لدى المواطنين ويتيح لهم التعرف عليها، وبالتالي منحها أصواتهم الانتخابية.
- عمل المرأة في المجال العام وشغلها لمركز وظيفي في إطار عملها،مما يترتب علية تمتعها بمكانة اجتماعية في المجتمع المحلي أو العام، يساعدها في التغلب على المعوقات الاتصالية المتعلقة بعملية الدعاية الانتخابية والوصول إلى الناخبين للتعريف بشخصها.
- الانتماء والترشح باسم حزب سياسي قوي يحظى بمعرفة الناخبين،وبشعبية وقاعدة جماهيرية وإمكانات مادية ويتواجد بصورة فاعله على مستوى الساحة السياسية والدائرة الانتخابية.
- دعم الأسرة والأهل والأقارب ووقوفهم إلى جانب المرأة ودعم ترشحها في الانتخابات، الأمر الذي يعزز من ثقة المرشحة بنفسها وبقدراتها على خوض الانتخابات والمنافسة مع المرشحين الآخرين.

- تعرّف المواطنين على المرشحة سواء من خلال مجال عملها أو وضع ومكانة أسرتها،أو نشاطها في مجال من المجالات، وتمتعها بسمعه طيبه وعلاقات اجتماعية واسعة.
- تمتع المرشحة بخبرة إدارية كافية تمكنها التحضير والتخطيط والإعداد المسبق لخوض الانتخابات وإدارتها بكل مراحلها .
- ثقة المرشحة بنفسها وعدم خوفها من مواجهة الآخرين .
- خوض المرشحة لتجربة سابقة في الترشح مما يكسبها الخبرة والاستفادة منها في تعزيز الايجابيات ومحاولة تلافي السلبيات وجوانب القصور التي تعرفت عليها من خلال تجربتها السابقة.

6- الصعوبات التي تواجه ترشيح المرأة في الانتخابات العامة والفوز فيها .

تتنوع الصعوبات التي تواجهها النساء المشاركات في الانتخابات، سواء كان ذلك قبل عملية الترشح أو أثنائها، أو بعد الانتخابات لمن يتمكن من الفوز في الانتخابات، وقد أوضحت المبحوثات أن هناك العديد من الصعوبات التي تقف أمام المشاركة الفاعلة للمرأة ، سواء تلك التي واجهنها من خلال تجربتهن الشخصية ،أو من معرفتهن بطبيعة الواقع الاجتماعي والسياسي لمشاركة المرأة في الانتخابات، وبالرغم من تعدد هذه الصعوبات وتنوعها– وفقا لما ذكرته المبحوثات – فقد حظيت الصعوبات الحزبية أو المتعلقة بالأحزاب والتنظيمات السياسية بأهمية نسبية وتركيز المرشحات مقارنة بغيرها من الصعوبات، تليها في ذلك الصعوبات المادية، ويمكن عرض هذه الصعوبات على النحو الأتي :

– صعوبات تتعلق بالأحزاب والتنظيمات السياسية :

وتتمثل أهم الصعوبات في هذا الجانب في الأتي :

- عدم وجود رغبة حقيقية لدى الكثير من أعضاء الأحزاب والتنظيمات السياسية والقيادات الحزبية في ترشيح المرأة ودعم فوزها في الانتخابات.
- تعرض المرشحات للمضايقات من بعض الحربين المتطلعين للترشح في الانتخابات في الحزب نفسه الذي قد تنتمي إلية من ترغب من النساء في الترشح في الانتخابات .
- عدم قيام الحزب /الأحزاب بدورها في عملية الدعاية الانتخابية لصالح المرشحة، وتذليل الصعوبات التي تعترضها في هذا الجانب،مما يؤدي إلى اضطرار المرشحات لخوض الانتخابات بجهود ذاتية، الأمر الذي يؤثر سلبا على ترشحها وإمكانية فوزها بنتيجة الانتخابات.
- افتقار بعض المرشحات لأي شكل من أشكال الدعم الحزبي والاكتفاء فقط بمنحها مذكرة الترشح باسم الحزب.
- تخاذل الأحزاب السياسية وعدم وقوفها إلى جانب المرأة ودعمها للمشاركة في الانتخابات من خلال ترشيحها أو العمل على دعم فوزها في الانتخابات– لاسيما الحزب الحاكم– أو عدم تأييد بعضها ومعارضتها للترشح المرأة للمناصب العامة.
- تقديم وتغليب الأحزاب السياسية للمصالح الحزبية الضيقة المتمثلة بكسب بعض المقاعد الانتخابية على المصالح العامة، وعدم تقديم بعض التنازلات التي يمكن من شأنها أن تعمل على تشجيع النساء على المشاركة والفوز في الانتخابات. من خلال وقوف بعض الأحزاب ضد بعض من يترشحن كمستقلات أو ينتمين إلى أحزاب سياسية أخرى.
- ممارسة الكثير من الأعضاء والقيادات الحزبية،لاسيما في المستويات الدنيا والوسطية للتميز السلبي ضد بعض النساء الحزبيات الراغبات في الترشح، أو من ترشحن في الانتخابات سواء من الحزب نفسه أو الأحزاب السياسية الأخرى.
- ضعف معظم الأحزاب في الساحة السياسية وعدم امتلاكها لقاعدة شعبية وجماهيرية في الواقع.
- ضعف، أو انعدام عملية التنسيق فيما بين المرشحين، لاسيما مرشحي الأحزاب السياسية المتحالفة.

- صعوبات مالية :

- ضعف الدعم المالي المقدم للمرشحات من الحزب/ الأحزاب، لاسيما أحزاب المعارضة ،وعدم توافر المال الكافي التي تتطلبها عملية الترشح والفوز في الانتخابات، لاسيما في ظل الإمكانيات المالية الكبيرة التي تتطلبها العمليات الانتخابية وعملية الدعاية الانتخابية والنزول الميداني للالتقاء بالناخبين ،والدفع بهم للتصويت لصالح من تتمكن من النساء من الترشيح في الانتخابات.
- عدم وجود جهات أو مؤسسات معنية بتقديم دعم مالي لمن يرغبن في الترشح في الانتخابات، أو قلة ما يقدم من مبالغ مالية من بعض المنظمات .

- صعوبات مجتمعية:

وتتمثل في الأتي :

- استمرار النظرة الدونية والقاصرة للمرأة وحقوقها وأهمية دورها السياسي في المجتمع بسبب الموروث الثقافي والقبلي السلبي.ويشمل تأثير ذلك الكثير من القيادات الحزبية أو المسئولين في الجهات الحكومية المعنية بتمكين المرأة.
- تعرض بعض المرشحات للاستهداف الشخصي،والإيذاء اللفظي أو المادي، واستخدام أساليب الترهيب أو الترغيب من قبل بعض النافذين والقيادات المحلية، بغرض إثنائهن عن الترشح أو إثناء الناخبين من التصويت لصالحهن.
- تعرض المرشحات لممارسات تميزية من قبل أعضاء أو القيادات الحزبية أو المرشحين المنافسين أو الجان المسئولة عن إدارة العمليات الانتخابية واللجان الأمنية.
- عدم وقوف الناخبات النساء إلى جانب المرأة والتصويت لصالحها بسبب استبطانهن للنظرة المجتمع الدونية للمرأة وانتشار الثقافة السياسية الذكورية التي تربط قيم الانجاز في المجال السياسي بالرجل .
- توظيف الدين واستخدامه كسلاح في المعركة الانتخابية ضد المرأة للانتقاص من قدراتها وعدم أهليتها للترشح أو ألفوزها في الانتخابات.
- عدم تكوين أو امتلاك المرشحة لقاعدة شعبية من خلال العمل في أوساط المجتمع المحلي خلال الفترة التي تسبق الترشح في الانتخابات.
- صعوبة الالتقاء بالناخبين والتواصل معهم خاصة الرجال بسبب طبيعة العادات والتقاليد المجتمعية واقتصار الدعاية الانتخابية للمرشحات في الغالب على بعض ألأشكال التقليدية مقارنة بالفرص المتاحة أمام المرشحين الرجال.
- عدم تمكن الكثير من المرشحات من القيام بتنفيذ الدعاية الانتخابية بالشكل المطلوب،كإقامة المهرجانات الانتخابية أو نشر وتوزيع الصور والملصقات الدعائية، والاكتفاء في كثير من الأحيان بتوزيع محدود لملصقات تحمل السيرة الذاتية فقط للمرشحة، نظراً للخوف من المضايقات الشخصية والأسرية التي قد تتعرض لها.

- صعوبات إدارية:

وتتمثل أبرزها في الأتي :

- تحيز بعض الجهات في مؤسسات الدولة والأجهزة الحكومية وقيادات المجتمع المحلي، على المستويات المحلية لصالح مرشح الحزب الحاكم، مما يؤدي إلى عدم التكافؤ الفرص بين المرشحين المتنافسين كاستخدام الأماكن والمرافق العامة للقيام بالدعاية الانتخابية، وتقديم التسهيلات للمرشحين أو تذليل الصعوبات أمام الناخبين للتصويت لصالح هؤلاء المرشحين.
- صعوبة الحصول على تزكية الناخبين على مستوى مراكز الدائرة الانتخابية لتنفيذ الاشتراطات القانونية للراغبات في الترشح كمستقلات أو تعمد عرقلة ترشحهن بالامتناع على المصادقة تلك التزكية من قبل الأمناء أو عقال الحارات والمحاكم الابتدائية.

- ممارسة بعض اللجان المسئولة عن إدارة العمليات الانتخابية بمراحلها المختلفة وكذا الجان الأمنية لسلوك تمييزي ضد بعض المرشحات، لاسيما إذا كن مرشحات مستقلات أو ينتمين لأحزاب سياسية معارضة.
- حدوث عمليات تزوير في نتائج الانتخابات بهدف عرقلة فوز بعض المرشحات بعضوية المجالس المحلية والنيابية.

– صعوبات تتعلق بالتدريب التأهل :

- عدم حصول من يترشحن من النساء في الانتخابات على التدريب الكافي عن الكيفية التي تمكنهن من وضع الخطط الانتخابية أو منهجية العمل في الحملات الانتخابية وتنفيذها أو قيام بعض المنظمات بدورات قصيرة غير كافية قبل الانتخابات بفترة وجيزة.
- ضعف أو عدم الاستعداد القبلي للكثير ممن يرشحن أنفسهن في الانتخابات، والقيام بدراسة جوانب القوة والضعف ووضع الحسابات التي تتطلبها عملية الفوز في الانتخابات.
- عدم التدرج في ممارسة أنشطة أو عمل سياسي كالترشح في مناصب في مستويات أدنا، الأمر الذي يمكن معه اكتساب الخبرة الأزمة تستفيد منها عند خوضها تجربة الترشح في الانتخابات.
- عدم وجود هيئات أو منظمات متخصصة، تعنى بتدريب وتأهيل المرشحين/المرشحات للانتخابات وتقديم الاستشارات التي تمكنهم من إدارة الحملات الانتخابية وتساعدهم في الحصول على تأييد الناخبين وكسب أصواتهم الانتخابية.

– صعوبات تتعلق بالمرأة ذاتها:

وتتمثل أبرز هذه الصعوبات في الأتي :

- ضعف ثقة المرأة ذاتها بنفسها وقدرتها على ممارسة العمل السياسي ومنافسة الرجل في هذا المجال.
- ضعف وعي المرأة بأهمية ممارستها لحقوقها السياسية وتواجدها في مراكز صناعة القرار والمؤسسات السياسية.وبمساعدتها ودعمها للمرأة للفوز في الانتخابات لتمثيلها في المجالس النيابية والمحلية أو غيرها من المجالس المنتخبة.

- صعوبات سياسية :

تتمل أهم هذه الصعوبات في:

- غياب الإرادة السياسية لدى القيادات السياسية وصناع القرار والنخب السياسية في المجتمع بأهمية دور و مشاركة المرأة في الشئون العامة والحياة السياسية، وتمكينها من ممارسة حقوقها السياسية.
- طبيعة الظروف السياسية التي تتسم بهيمنة حزب سياسي حاكم على مقاليد السلطة، وعدم وجود تداول حقيقي للسلطة بين الأحزاب السياسية.
- مظاهر الفساد السياسي التي تشهدها العمليات الانتخابية، مثل تزوير نتائج الانتخابات لصالح بعض المرشحين أو الأحزاب، وتقديم الرشاوى الانتخابية العينة أو المادية للناخبين.
- ضعف أداء المجالس المحلية والنيابية، وقيامها بمهامها الدستورية، الأمر الذي ينعكس بدورة بصورة سلبية على صورة هذا المؤسسات ودورها لدى المواطنين والناخبين واختيارهم للمرشحين أو التصويت لصالحهم.
- ضعف تنظيمات المجتمع المدني، لاسيما تلك التنظيمات المعنية بقضايا المرأة عموما ،وبمشاركتها في الحياة السياسية.

7- استشراف لمستقبل مشاركة المرأة في الانتخابات.

وعن اعتقاد المرشحات فيما إذا كانت المرأة في بلادنا تشارك بصورة حقيقة وفاعله في الانتخابات العامة وفي صناعة القرارات أو التأثير في السياسية العامة. فقد أجمعت المبحوثات أن المرأة اليمنية في الوقت الراهن لا تشارك مشاركة حقيقية وفاعلة في صناعة القرار السياسية أو التأثير فيها ويرجع سبب ذلك من وجهة نظرهن إلى غياب المرأة وضعف تواجدها في مراكز صناعة القرار والمؤسسات السياسية مثل مجلس النواب أو المجالس المحلية وغيرها من مؤسسات النظام السياسي. وبسبب استمرر النظرة الدونية للمرأة واحتكار الرجال لممارسة السياسية في المجتمع .

أما عن رأي المبحوثات واعتقادهن عما إذا كانت مشاركة المرأة في الانتخابات ستسهم في تغيير في الأوضاع القائمة نحو الأفضل فقد رأت غالبية المبحوثات أن استمرار مشاركة المرأة في الانتخاب من خلال التصويت أو الترشيح أو الفوز فيها، سيؤدي إلى تراكم في طبيعة هذه المشاركة،ومن ثم تقبل المجتمع لمشاركة المرأة وعملها في المجال السياسي من جهة، وتعزيز تواجدها في المؤسسات والمجالس المنتخبة، بما يؤدي إلى إشراكها في صناعة القرارات التي تعنى بشئون المجتمع.ألأمر الذي سيسهم في أحداث تغيرات إيجابية في طبيعة الأوضاع السياسية والاقتصادية والسياسية وتطوير المجتمع من جهة ثانية. فبالرغم من المعوقات الراهنة التي تقف أمام المرأة وتحد من مشاركتها الايجابية والفاعلة في الانتخابات والحياة السياسية ،إلا أن المبحوثات ينظرن بتفاؤل وإيجابية، كما يرين أن هذا التفاؤل يجب أن يقترن بعمل جاد من قبل المرأة ذاتها والدولة وتنظيمات المجتمع المدني وفي مقدمتها الأحزاب والتنظيمات السياسية في تمكين المرأة من الحصول على حقوقها وممارستها في المجالات المختلفة، ومن ذلك حقها في المشاركة في الانتخابات العامة والحياة السياسية .

الفصل الثالث النتائج والتوصيات

النتـــائج

التوصـــيات

أولا: النتـــائج

من خلال المعطيات التي كشفت عنها الدراسة الميدانية يمكن إيجاز أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة الراهنة وتتمثل بالأتي:

1- أن هناك تغيير ايجابي نسبي في نظرة الأفراد واتجاهاتهم نحو المرأة وإمكانية ممارستها لأعمال تنتمي إلى المجال السياسي كالمشاركة في الانتخابات،غير أن هذا التغيير يتسم ببطء وتيرته وبكونه تغييرا تلقائيا.

2- أن الثقافة الذكورية المتحيزة للرجال ضد المرأة لا تزال هي الثقافة الأكثر فاعلية وتأثيراً في خيارات الناخبين وسلوكهم الانتخابي .فالمرشح الرجل لا يزال يحظى بالأفضلية في اختيارات المواطنين الانتخابية، ويشمل ذلك غالبية الرجال والنساء ، ما يوضح تمثل المواطنين وتصورهم لطبيعة الأدوار التي حددها المجتمع .

3- إن تأثير منظومة الثقافة التقليدية في المجتمع اليمني لا يقتصر على الأفراد العاديين، بل يشمل جزءاً كبيراً من المثقفين والنخب الثقافية والسياسية،بما في ذلك قيادات الأحزاب والتنظيمات السياسية والنخبة الحاكمة، والجهات المسئولة في الدولة عن تطبيق الديمقراطية وحقوق المواطنة والمعنية بقضايا المرأة وتمكينها السياسي، الأمر الذي أثر سلبا ولا يزال على دور الدولة والأحزاب السياسية في مجال تشجيعها ودعمها للمرأة في ممارستها لحقوقها السياسية والانتخابية، كما أسهم في غياب التمثيل العادل للمرأة في المجالس المنتخبة.

4- أن انتشار الثقافة السياسية الذكورية التي تربط قيم الانجاز في المجال السياسي بالرجل، وتشوه الثقافة الدينية للمجتمع، توظيف الدين واستخدمه كسلاح ضد مشاركة المرأة في العمل العام والمجال السياسي، يؤثر بشكل سلبي على مشاركة المرأة في الانتخابات، كما يؤدي إلى استمرار الفجوة النوعية القائمة في مجال المشاركة السياسية.

5- أن القبلية بمحدداتها الاجتماعية والثقافية وبوصفها أحد أبرز مكونات البنية الاجتماعية التقليدية، وفاعل أساسي في النظام السياسي تلعب دوراً سلبياً من خلال تأثيرها في توجهات الأفراد والجماعات وسلوكهم الاجتماعي والسياسي نحو المرأة، ومشاركتها في المجال العام و السياسي.

6- ضعف وعي المواطنين بواقع مشاركة المرأة في الانتخابات، ودور الدولة الحقيقي في دعمها وتمكينها من ممارسة حقوقها في الترشح في الانتخابات والفوز فيها .

7- إدراك المواطنين للدور الضعيف والمحدود للأحزاب والتنظيمات السياسية في دعم وتمكين المرأة من المشاركة الحقيقية والفاعلة في الانتخابات،الأمر الذي يكشف الازدواجية الواضحة بين خطابها السياسي والبرامجي وبين سلوكها وممارستها الفعلية في الواقع، وضعف دورها التحديثي في المجتمع.

8- قلة المنظمات المدنية العاملة في المجال السياسي والحقوقي وضعف دور الموجود منها في تشجيع المرأة، ودعمها للترشح والفوز في الانتخابات،وغلبة الطابع الموسمي على أنشطتها أو اقتصارها على الجوانب النظرية، وإغفال أو ضعف الاهتمام بالجوانب العملية.

9- ضعف ثقة المواطنين في نزاهة الانتخابات وما يمثله ذلك من عامل سلبي يؤثر بصورة مباشرة في ضعف الاعتقاد بجدوى العمليات الانتخابية والعملية السياسية، وعلى مشاركة المرأة في الانتخابات،وتضاؤل فرص ترشحها أو نجاحها.

10- ضعف ثقة المواطنين بنزاهة وعدالة القضاء، الأمر الذي يؤثر سلبا في ممارستهم لحقوقهم بصورة عامة. وحقهم في المشاركة الانتخابية، خاصة النساء، إذ يسهم ذلك الضعف في عدم إنفاذ النصوص القانونية،أو تعرض تلك الحقوق التي نصت عليها التشريعات والقوانين للتجاوزات والانتهاكات غير القانونية،سواء كان ذلك من قبل الأفراد أو الجهات،نظرا لثقتهم لعدم خضوعهم للمساءلة أو تعرضهم للعقاب .

11- أن تشجيع وتأييد المرأة على الترشح في الانتخابات أو التصويت لصالحها لا يقوم على الاقتناع بقدرات وكفاءة المرأة. بقدر ما يعتمد في الغالب على شعور المواطنين- لاسيما النساء - بالتعصب العائلي نحوها، باعتبار ذلك واجباً تفرضه طبيعة الانتماءات العائلية أو التضامن أو التعاطف والمناصرة تجاه المرأة كفئة اجتماعية ضعيفة تعاني من ظلم وتهميش المجتمع.

12- أن القناعة الشخصية للناخبين هي أكثر المحددات السلوكية أهمية وتأثير في خيارتهم الانتخابية والتصويت لصالح المرشحين. مقارنة بالأسرة والأحزاب السياسية التي يتسم تأثيرها بالضعف.

13- أن عمل المرأة في المجال العام وقدرتها على تقديم الخدمات الطوعية الشخصية أو العامة، وشغلها لمركز وظيفي في إطار عملها،وتمتعها هي أو أسرتها بمكانة اجتماعية في المجتمع المحلي أو العام، والانتماء والترشح باسم حزب سياسي قوي وفاعل على مستوى الساحة السياسية والدائرة الانتخابية، ودعم الأسرة والأهل والأقارب ووقوفهم إلى جانبها في الانتخابات، وخوضها لتجربة سابقة في الترشح، وتمتعها بخبرة إدارية كافية تمكنها من التخطيط والإعداد المسبق لخوض الانتخابات. كل ذلك تمثل عوامل ذات أهمية في دفع المرأة للترشح في الانتخابات أو الفوز فيها.

14- أن ترشح المرأة باسم الحزب المتواجد في السلطة يعد من أكثر العوامل أهمية في نجاحها وتعزيز فرصها للفوز بنتيجة الانتخابات. بسبب امتلاك الحزب / الأحزاب للكثير من المقدرات والمقومات التي تمكنه من تذليل الصعوبات التي تواجه مرشحيه،وقدرته على استمالته الناخبين للتصويت لصالحهم .نتيجة لاستمرار حاله الداخل القائم وعدم الفصل بين الحزب/الأحزاب الحاكمة وأجهزة الدولة .

15- أن ربط المواطنين في اختيارهم للمرشحين بقدرتهم على تقديم الخدمات العامة والخاصة، والذي يكون في الغالب لصالح المرشحين الرجال. نتيجة لضعف وعي المواطنين بمهام المجالس المنتخبة ووظيفة الأعضاء في هذه المجالس. واستمرار الأخذ بالنظام الانتخابي القائم على الدائرة الفردية الذي يؤدى إلى ترسيخ العلاقة الزبونية القائمة بين المرشح والناخب.الأمر الذي يمثل أحد أهم الصعوبات التي تعيق ترشح المرأة أو فوزها في الانتخابات.

16- إن ضعف ثقة المرأة بنفسها أو كفاءتها في منافستها للرجل في العمل العام، والاشتغال في مجال السياسية وشئون الحكم، يمثل أحد أهم العوامل الذاتية المرتبطة بالمرأة ذاتها والتي تحول دون مشاركتها الانتخابية الفاعلة.

17- إن عدم قدرة المرأة على تعريف جمهور الناخبين بشخصها وكذا ضعف أو عدم قدرتها على التواصل معهم – سواء قبل عملية الترشح أو أثنائها– نتيجة لأسباب مجتمعية، أو طبيعة النظام الانتخابي القائم على الدائرة الفردية، يعد أحد العوامل الهامة التي تعيق ترشح النساء أو فوزهن في الانتخابات .

18- إن ضعف الدور والمكانة الاقتصادي للمرأة في المجتمع قد انعكس بصورة مباشرة في ضعف ومحدودية الإمكانيات والموارد المالية لديها التي تمكنها من المشاركة الفاعلة ، كما أن عدم تحديد قانون الانتخابات للسقف والمبلغ المالية المحدد على عملية الإنفاق في الحملات الدعائية والانتخابية يمثل أحد الأسباب الهامة التي تؤثر بشكل سلبي على مشاركة المرأة في الانتخابات تصويتا وترشيحا وانتخابا.

ثانيا: التوصيــات

إن تطوير دور المرأة ومشاركتها السياسية بصورة عامة والانتخابية خاصة، لا يتوقف على مجهود أحادى سواء من طرف الدولة أو الأحزاب والتنظيمات السياسية والمدنية.أو المرأة ذاتها، لكن ذلك يتطلب تضافر كل الجهود مجتمعة لتحقيق نتيجة إيجابية من أجل الوصول إلى مشاركة حقيقية وفعليه وليست صورية.وفي سبيل ذلك نقدم التوصيات التالية:-

1- العمل على تغيير نظرة المجتمع للمرأة بإحداث تغيرات جذرية في الموروث الاجتماعي والثقافي والسياسي الذي يقلل من قدرات المرأة ويعتبرها أقل من الرجل، لاسيما في ممارسة العمل السياسي. بهدف منع التمييز ضد المرأة في الحقوق والموارد والقدرة على التأثر في الحياة العامة والسياسية، وذلك من خلال تأكيد وتعزيز التوجهات العامة والأسرية الايجابية الداعمة لمشاركة المرأة،وتمكينها في مختلف المجالات وخاصة المجال السياسي .

2- ضرورة رفع وتطوير الوعي العام والسياسي لجميع أفراد المجتمع سواء كانوا رجالا أم نساء، بأهمية مشاركة المرأة في الانتخابات وأهمية منحها حرية الرأي في اختيارها للمرشحين في الانتخابات أو ترشحها والفوز فيها، باعتبار ذلك من الأولويات التي يتطلبها العمل السياسي وتطوير وضع المرأة في المجتمع، وذلك من خلال زيادة برامج التوعية الثقافية والسياسية .

3- إبراز دور المرأة إعلاميا في الاتجاهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للعمل على توعية المرأة نفسها وتثقيفها سياسيا وتثقيف أفراد المجتمع بالدور الذي يمكن أن تقوم به المرأة في المجتمع والمجتمع السياسي .ومن ذلك تواجدها أو تمثيلها في المجالس المحلية أو النيابية.

4- تمكين المرأة من خلال الحد من معدلات الأمية عند النساء. وضمان فرص متساوية للمرأة في التعليم النظامي والعمل على رفع مستواها التعليمي، وفتح مجالات العمل أمامها، بما يعزز من استقلالها الاقتصادي وعدم تبعيتها الاقتصادية للرجل،الأمر الذي سيمكنها من امتلاك المتطلبات الضرورية للمشاركة في بناء شخصيتها ، والمشاركة في بناء الوطن مثلها مثل الرجل من خلال مشاركتها السياسية والواعية والفاعلة.

5- تشجيع المرأة للانضمام للأحزاب السياسية ومختلف مؤسسات المجتمع المدني، لاسيما النقابات والجمعيات التي تعتبر مدارس أولية تعمل على تنمية وعي المرأة بذاتها وتساعدها على المشاركة في العمل السياسي.

6- ضرورة أن تتبنى الأحزاب قضايا المرأة وتقديمها للرأي العام بالطريقة السليمة البعيدة عن المزايدات الحزبية،ووضع خطط وبرامج عامة تعالج القضايا التي تعوق تفعيل دور المرأة الاجتماعي والسياسي.

7- ضرورة أن تعمل مؤسسات المجتمع المدني المهتمة بقضايا المرأة على مراجعة أدائها وأنشطتها،وعملها، وإجراء تقيم فردي – لكل منظمة على حدة– وجماعي عام من خلال مؤتمر عام تدعي إليه هذه المنظمات للوقوف على جوانب القصور التي شاب عملها خلال الفترة الماضية، للعمل على تلافيها، ووضع الخطط المستقبلية للمرحلة القادمة من اجل تحسين عملها، وتنسيق الجهود فيما بينها وبين المنظمات الحكومية، لتشجيع المرأة ودعم مشاركتها وتمثيلها في الانتخابات العامة القادمة .

8- أن تعمل الأحزاب السياسية وتنظيمات المجتمع المدني على تدريب وتطوير إمكانيات وقدرات المرأة من خلال إقامة ندوات ودورات تدريبية وتأهيلية بصورة مستمرة وبوقت كاف قبل إجراء العمليات الانتخابية لمساعدة الراغبات في الترشح في الانتخابات على فهم واستيعاب عملية الترشح ومتطلباتها، وكيفية وضع الخطط الانتخابية والحملات الانتخابية وتنفيذها في الواقع ، بما يؤدي إلى اكتسابهن للمهارات اللازمة لخوض المنافسة الانتخابية .

9- تعديل قانون الانتخابات الحالي وأن يراعي فيه أن يتضمن التمثيل العادل للنساء، ولو بحده الأدنى باعتماد نظام الكوتا بنسبة لا تقل عن 30% من نسبة مقاعد المجالس المنتخبة. كإجراءات خاصة لتخطى ظروف عدم المساواة، واستبدال النظام الانتخابي الحالي القائم على الدائرة الفردية والأغلبية النسبية بنظام القائمة النسبية الذي يجعل من خيارات الناخبين خيارات سياسية أكثر من كونها خيارات اجتماعية .

10-تأكيد الرقابة التامة على سير العملية الانتخابية، والإجراءات الإدارية المتبعة في جميع مراحلها، من خلال إشراك ممثلي منظمات المجتمع المدني وغيرها من الجهات لضمان نزاهة الانتخابات، وما يتمخض عنها من نتائج.

11- أن تعمل المرأة ذاتها على تخطي العوائق الاجتماعية والثقافية، خاصة تلك التي فرضها المجتمع أو الأسرة، ، وعدم الاستسلام لهذه العوائق، واعتبارها أشياء يصعب التغلب عليها أو تجاوزها وأن تشارك بنفسها في العمل على تغيير هذه العادات والتقاليد السلبية التي تعيق ممارستها لحقوقها.

12- أن تعمل المرأة ذاتها على تكوين نفسها من خلال الانفتاح على المجال العام وخروجها من عالمها الخاص، وتنمية قدراتها الفكرية والاجتماعية والسياسية، باكتسابها ثقافة سياسية تدعم مركزها في المجتمع وقدرتها في طرح قضاياها ومن ذلك مشاركتها في الانتخابات وحصولها على التمثيل المناسب .

13- ضرورة الاهتمام بالعمل العام للنساء في الأوساط المختلفة للناخبين والتركيز على البعد الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية والتواصل مع المواطنين من خلال الأعمال الاجتماعية التطوعية وعدم الاقتصار أو التركيز على أيام الحملات الانتخابية فقط.

14- تأهيل المرأة ماديا لأن المشاركة في الانتخابات تحتاج إلى إمكانيات مادية كبيرة، خاصة في حال ترشحها.وهو ما يتطلب توفير الدعم الاقتصادي للمرأة من خلال إنشاء صندوق وطني خاص يشترك في تمويله القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية الحقوقية والسياسية والناشطة في مجال المرأة.

المراجع

1- أنتوني غدينز، علم الاجتماع ،ترجمة وتقديم فايز الصُيّاغ، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، أكتوبر 2006م

2- زينب شاهين المرأة والمشاركة السياسية من منظور الجندر، في : حمدي عبد الرحمن (محرراً) المشاركة السياسية للمرأة – خبرة الشمال الإفريقي، القاهرة، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 2001 م

3- عادل الشرجبي،النوع الاجتماعي والمواطنة ودور المنظمات غير الحكومية المتأثرة بالنزاعات : دراسة حالة اليمن، سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، نيويورك ، الأمم المتحدة، العدد(29) ،2002 م .

4- عادل مجاهد الشرجبي، الكلفة الاجتماعية للعنف العائلي الموجة ضد النساء، تحليل اجتماعي لأثار العنف العائلي على التنمية البشرية وحقوق الإنسان،تعز، ملتقي المرأة للدراسات والتدريب،يونيو 2006 م.

5- عُلا أبو زيد، النوع والحكم الرشيد، في: الحكم الرشيد والتنمية في مصر، مصطفى كامل السيد (محرراً) ،القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، 2006 م .

6- فؤاد الصلاحي ، الدور السياسي للمرأة اليمنية من منظور النوع الاجتماعي، صنعاء ، مؤسسة فريدريش إيبرت ، يناير، 2005م .

6- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – اليونيفم .

7- قانون الانتخابات العامة والاستفتاء ، رقم (13) لسنة 2001 م